الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية
دراسة حالة -القرض الشعبي الجزائري-

اعداد الطلبة		المشرف
1	بلهامل نورة	د. بوركوة عبد المالك
2	غشام حنان	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية
دراسة حالة -القرض الشعبي الجزائري-

اعداد الطلبة		المشرف
1	بلهامل نورة	د. بوركوة عبد المالك
2	غشام حنان	

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. بوركوة عبد المالك	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ان لا إله الا الله وحده لا شريك له
وأشهد ان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه
وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.
اما بعد فنتقدم بأزكى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ المشرف
"بوركوة عبد المالك "
على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا من
جوانبها المختلفة.
كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان للأساتذة: " مولي رشيد"، "مسكين عبد الحفيظ"،
"كنيدة زلخية"
على التوجيهات والنصائح والمعلومات التي ساهمت في إثراء بحثنا
كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة لكل شخص منهم قبل مناقشتنا
في هذا العمل وتقديم لنا الإضافات
فلهم منا كل المحبة والاحترام.
كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب
أو بعيد، وإلى كل من أمدنا يد العون
ولو بكلمة طيبة مشجعة
كما نشكر كل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.
فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله

الإهداء

الحمد لله الذي أنار عقلي بسراج العلم وأعانيني

على إنجاز هذا العمل المتواضع والذي أهديه إلى

إلى روح ابي الطاهرة رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى روح أمي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته

إلى سندي ورفيق دربي في هذه الحياة إلى زوجي العزيز –داود

إلى أبنائي الأعزاء .....آلاء هبة الرحمان – محمد قصي – عبد الصمد

حفظهم الله وسدد

خطاهم لما فيه الخير والصالح أهدي ثمرة جهدي

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى

كل إخوتي ..... واصدقائي

إلى كل من ساندني خاصة الأستاذ الفاضل

"مسكين عبد الحفيظ"

وأخير إلى كل من تمنى لي النجاح يوما

نسأل الله ان يتقبل منا ثمرة هذا الإجتهاد

اللهم انفعنا بما علمته لنا وأنفع غيرنا بعلمنا

نـــــــورة

إهداء

الحمد لله رب العالمين، اعطى اللسان وعلم البيان وخلق الإنسان ،لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى ،سبحانك ما دعوناك إلا حسن ظن بك وما خشيناك إلا تصديقا بوعدك ووعيدك ، فلك الحمد حمدا كثيرا مبارك فيه ، والصلاة والسلام على علم الاعلام ،خاتم الأنبياء وسيد الخلق، محمد صلى الله عليه وسلم .

أهدي ثمرة جهدي إلى:

أغلى ما أملك وأعز ما عرفت .....إلى أمي، أطال الله في عمرها وأدام صحتها.

إلى أختي الوحيدة خلود،

وإخوتي جيمي، معتز ومحمد.

وإلى زميلتي في المذكرة نورة

ورفقاء الدرب وأصدقائي في الدراسة

حنـــــــان

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية فقصد تدعيم الجانب النظري من الدراسة قمنا بالتطرق إلى مفاهيم عامة حول المخاطر المالية وأنواعها وأدوات قياسها واستراتيجيات إدارتها بالإضافة إلى ماهية البنوك التجارية من تعريف ونشأة وخصائص وأنواع ووظائف كما تناولنا الأداء المالي من مفهومه إلى مؤشرات ونماذج تقييمه.

ولتحقيق هذا الهدف من الناحية التطبيقية فقد قمنا بتطبيق أحد نماذج تقييم الأداء المالي والمتمثل في نموذج camel على القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة من 2016 إلى 2020 وذلك بالإعتماد على القوائم المالية للبنك والمتحصل عليها من الصفحة الرسمية له وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن أداء القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة كان مرضي، حيث حقق البنك التصنيف رقم (2) مما يستوجب على إدارته إشراف رقابي مستمر ومراجعة لكل جوانب الضعف على مستوى جودة الأصول أين حقق البنك التصنيف رقم (2) ودرجة السيولة التي تبين من خلالها أن أداء البنك كان ضعيف هذا الأخير الذي يستدعي من البنك تدارك الخطر قبل فوات الأوان وذلك بأن يضمن قدر كافي من السيولة من أجل مقابلة الإلتزامات المختلفة بالوقت المناسب.

الكلمات المفتاحية: مخاطر مالية، بنوك تجارية، أداء مالي، نمودج CAMELS.

✍ Abstract

The aim of this study is to identify the impact of financial risks on the performance of commercial banks, and in order to support the theoretical side of the study, we have touched on general concepts about financial risks, their types, measures of measurement and management strategies, in addition to the nature of commercial banks in terms of definition, origin, characteristics, types and functions. We also dealt with fianancial performance from its concept to Indicators and evaluation models

In order to achieve this goal from an applied point of view, we applied one of the financial performance evaluation models represented in **the camel** model on the Algerian popular loan during the period from 2016 to 2020, based on the bank's financial statements obtained from its official page. The results of the study showed that the performance of the popular loan The Algerian bank during the years of study was satisfactory, as the bank achieved rating No. (2), which requires its management to continuously supervise and review all aspects of weakness at the level of asset quality where did the bank achieve rating No 2 and the degree of liquidity through . which it was found that the banks performance was week ,the later which requires the bank to rectify the risk before it is too late by ensuring a sufficent amount of liquidity in order to meet the various obligations in a timely manner

KEY WORDS :financial risks, commercial banks, financial performance, camels model.

فهرس المحتويات:

المحـــــــــــتوى	رقم الصفحة
البسملة	-
الشكر وعرفان	-
الإهداء	-
الملخص	II-I
فهرس المحتويات	VI-IV
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	X
قائمة الملاحق	XII
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للمخاطر المالية	22-01
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المالية	13-03
المطلب الأول: مفهوم الخطر وتقنيات التعامل مع المخاطر	03
المطلب الثاني: مفهوم المخاطر المالية وخصائصها	07
المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية	08
المبحث الثاني: أدوات قياس المخاطر المالية ومؤشراته	19-14
المطلب الأول: أدوات قياس المخاطر المالية	14
المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر المالية	18
المبحث الثالث: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية وأدواتها	21-20
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية	20
المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر	20
المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر	21
خلاصة	22
الفصل الثاني: الإطار النظري للبنوك والأداء المالي	51-23
تمهيد	24

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية	28-25
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتطورها	25
المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية	26
المطلب الثالث: خصائص وأهمية البنوك التجارية	27
المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وأنواعها	33-29
المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية	29
المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وأهدافها	30
المبحث الثالث: الأداء المالي في البنوك التجارية	50-34
المطلب الأول: ماهية الأداء المالي	34
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي	37
المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي	39
خلاصة:	51
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في القرض الشعبي الجزائري CPA	70-52
تمهيد	55-53
المبحث الأول: الطريقة والأدوات	54
المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة	54
المطلب الثاني: متغيرات وأدوات الدراسة	55
المبحث الثاني: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري	59-56
المطلب الأول: نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري	56
المطلب الثاني: مهام وأنشطة القرض الشعبي الجزائري	57
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	58
المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج	69-60
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	60
المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها	67
خلاصة	70

خاتمة	47-72
قائمة المراجع	76-80
قائمة الملاحق	82-92

قائمة الجداول:

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	المخاطر المالية والمؤشرات المعتمدة في قياسها	18
(02-01)	المقاييس التقليدية والمتقدمة لقياس المخاطر المالية	19
(01-02)	تصنيف البنوك التجارية حسب معيار CAMELS	46
(02-02)	سلم القرار لمكونات نموذج CAMELS	49
(01-03)	تطور رأسمال القرض الشعبي الجزائري	57
(02-03)	رأس المال الأساسي/إجمالي الأصول	61
(03-03)	جدول نسبة التصنيف المرجح	63
(04-03)	المصاريف التشغيلية /إجمالي الأصول	64
(05-03)	معدل العائد /إجمالي الأصول	65
(06-03)	نسبة القروض إلى الودائع	66
(07-03)	التصنيف النهائي للقرض الشعبي الجزائري.	68

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01-02)	نموذج العائد على حقوق الملكية	40
(02-02)	مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS	44
(01-03)	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	59

قائمة الملاحق:

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	**الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2016**	82
(02)	**الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2017**	84
(03)	**الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2018**	86
(04)	**الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2019**	88
(05)	**الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2020**	90
(06)	**بيانات عن مصرف القرض الشعبي الجزائري**	92

مقدمة:

تعتبر المؤسسات المالية أحد أهم مكونات النظام المالي حيث تشكل لبنة أساسية في بناء إقتصاديات الدول. والبنوك التجارية واحدة من هذه المؤسسات المالية التي تساهم بشكل كبير في تنشيط العجلة الاقتصادية لما لها من دور أساسي في تمويل مختلف المشاريع ،والدفع باقتصاديات هذه الدول إلى الأمام ، كما انها وسيط مالي حيوي بين المودعين الذين يملكون فائض في أموالهم و المقترضين الذين هم بحاجة إلى تلك الأموال .وفي الوقت ذاته فهي من أكثر القطاعات حساسية تجاه تقلبات الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي يؤثر سلبا على أدائها بسبب وقوعها في أزمات ومخاطر مالية هذه الأخيرة يعتبر حدوثها نتيجة حتمية لا يمكن تجنبها عند أداء البنوك لعملها .فالبنك تزداد عوائده بزيادة المخاطر التي تعترضه ما أدى بإدارة البنوك إلى البحث عن سبل تخفيضها و الحد منها من خلال إدارة المخاطر التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في نشاط البنوك وهذا من اجل السيطرة على أهم هذه المخاطر عند مستوى مقبول بما يحقق أعلى عائد ،لأن تحقيق البنك لأداء جيد أصبح مقترن بمستوى المخاطر التي يتحملها .

ومن أجل المحافظة على سلامة ومتانة الكيان المالي أصبح من الضروري إلى جانب إدارة المخاطر المالية تقييم أداء البنك حتى تتمكن إدارته من تحديد نقاط القوة والضعف داخله وبالتالي تدعيم نقاط القوة وتدارك نقاط الضعف.

ونظرا لما يكتسيه موضوع تقييم الأداء من أهمية في البنوك التجارية أردنا تطبيق أحد نماذج تقييمه والمتمثل في نموذج CAMEL على القرض الشعبي الجزائري لمعرفة مستوى أدائه ومدى سلامة مركزه المالي.

1.الإشكالية

على ضوء ما تقدم فإن السؤال الجوهري الذي نسعى إلى بلورته، يمكن طرحه وحصره على النحو التالي:

ما هو تأثير المخاطر المالية على الأداء العام للقرض الشعبي الجزائري؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل أسئلة فرعية يتم طرحها كما يلي:

- هل تؤثر المخاطر المالية على كفاية رأس مال القرض الشعبي الجزائري؟
- هل تؤثر المخاطر المالية على جودة أصول القرض الشعبي الجزائري؟
- هل تؤثر المخاطر المالية على كفاءة القرض الشعبي الجزائري؟
- هل تؤثر المخاطر المالية على ربحية القرض الشعبي الجزائري؟
- هل تؤثر المخاطر المالية على سيولة القرض الشعبي الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة:

1.2 الفرضية الرئيسية:

- هناك تأثير كبير للمخاطر المالية على الأداء العام للقرض الشعبي الجزائري.

2.2 **الفرضيات الفرعية:**

- **الفرضية الأولى:** تؤثر المخاطر المالية على كفاية رأس مال القرض الشعبي الجزائري.
- **الفرضية الثانية:** تؤثر المخاطر المالية على جودة أصول القرض الشعبي الجزائري.
- **الفرضية الثالثة:** تؤثر المخاطر المالية على كفاءة الإدارة في القرض الشعبي الجزائري.
- **الفرضية الرابعة:** تؤثر المخاطر المالية على ربحية القرض الشعبي الجزائري.
- **الفرضية الخامسة:** تؤثر المخاطر المالية على السيولة في القرض الشعبي الجزائري.

3.أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من مدى اهمية البنوك ودورها الكبير في التقدم الاقتصادي للدول، ولكون المخاطر المالية نتيجة حتمية لا مفر منها أصبح من الضروري قياسها ومعرفة أثرها على الأداء المالي للبنوك التجارية ولكون تقييم الأداء يعتبر مؤشرا لما حققه البنك خلال فترة الدراسة، فهو يمكّن من تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف داخل البنك، أصبح من الضروري الربط بين المتغيرين (المخاطر المالية والأدء المالي) نظريا والخروج بنتائج تطبيقيا، تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

4. أهداف الدراسة:

إنطلاقا من إشكالية الدراسة التي تم التطرق إليها سابقا فإن الدراسة تهدف إلى:

- التعرف على المخاطر المالية، وبعض طرق قياسها وكيفية أدارتها؛
- التطرق إلى الأداء المالي، ومختلف نماذج ومؤشرات قياسه؛
- قياس مدى أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري.

5. منهج الدراسة:

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الفصلين الأول والثاني بتحليل أبعاد البحث ووصف متغيرات الدراسة من خلال الإستعانة بمختلف المراجع كما اعتمدنا في الجانب التطبيقي على أسلوب دراسة حالة بالإعتماد على القوائم المالية للبنك محل الدراسة حيث تم استخدام مجموعة من النسب المالية وبعض الأدوات كمعالج الجداول EXEL.

6. أسباب إختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع؛
- حيوية الموضوع باعتباره موضوع متجدد والأبحاث فيه قليلة؛
- محاولة التعرف على أهم المخاطر التي تواجه البنوك، وكيفية تقييمها وطريقة مواجهتها والحد منها؛
- الإلمام بمفهوم الأداء المالي ونماذج ومؤشرات قياسه؛
- الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يخدم الاقتصاد وخاصة الجهاز المصرفي.

7. حدود الدراسة:

تتجلى الحدود المكانية للد راسة في القرض الشعبي الجزائري، أما بالنسبة للحدود الزمنية فقد حصرناها في مدة خمس سنوات من سنة 2016 إلى 2020 بينما تمثلت الحدود الموضوعية في تطبيق أحد نماذج قياس الأداء المالي للبنوك التجارية والمتمثل في نموذج CAMEL.

8. الدراسات السابقة:

- **دراسة أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق،2004 " تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"**: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة، وتمت دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري من 1997إلى 2009، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك ولمعالجة الموضوع استخدم الباحثان مؤشرات العائد والمخاطرة. فتوصل الباحثان إلى أن أداء القرض الشعبي الجزائري يتحسن من سنة إلى أخرى وذلك بعد مقارنتها بمعدلات القطاع النمطية.

- **دراسة علي منصور محمد بن سفاح، "تقييم الأداء باستعمال نموذج camels دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003 – 2007** " الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اليمنية،2008 تهدف الدراسة إلى عكس أداء البنوك، وتقييم أدائه ونقاط ضعفه ونقاط قوته، واعتمدت الدراسة على التقارير السنوية التي يصدرها البنك، وقد اعتمد في ذلك على نموذج **camels**؛ وقد توصل في هذه الدراسة إلى أن تقييم الأداء من الوسائل الهامة لتقييم كفاءة البنك وتقييم إنجازاته المحققة بالمقارنة مع ما هو مخطط له.

- **دراسة عاشوري صورية "دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية** "الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، في العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبة معمقة، كدراسة حالة للفترة الممتدة بين سنة 2006-2009 جامعة فرحات عباس سطيف .طبقت الباحثة معايير ومؤشرات نظام camels وتوصلت إلى أن البنك الوطني الجزائري يتميز بوقف سليم نسبيا ولكن تواجهه بعض نقاط الضعف، فبالرغم من إلتزام البنك نسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى المحدد مما يجعله يمتلك رأس مال جيد وقدرته على تحقيق أرباح مرضية تضمن له البقاء إلا ان البنك يعاني من مشكلة تزايد القروض المتعثرة ومشاكل في السيولة .

- **دراسة رزيق نورة ،شوية رفيدة "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام نموذج العائد عل حقوق الملكية –دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري –**" عبارة عن مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص إقتصاد نقدي وبنكي ،جامعة محمد خيضر بسكرة وتوصلت الباحثة إلى أن أداء القرض الشعبي الجزائري يعتبر ضعيف بشكل عام فبالرغم من نجاحه في إدارة مخاطر رأس المال إلا أنه واجه نسب مرتفعة من مخاطر السيولة والإئتمان فهو لم يعمل على استثمار النقدية الإضافية في مجالات

واختصاصات مربحة ومذرة للعائد ولم يدرس الوضعية المالية الدقيقة للمقترضين .مما يعني أن هذا البنك لم يكن قادر على إدارة موجوداته المالية .

- مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المخاطر المالية وتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية .فقد تناولت بعض الدراسات تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر نموذج CAMELS ومؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشرات أخرى في مناطق عدة وأزمنة مختلفة مما أدى إلى إختلاف النتائج المتحصل عليها ومن المعروف أنه لا يمكن تطبيق نتيجة بنك على بنك آخر بسب إختلاف البيئة المحيطة به والعوامل المؤثرة فيه .وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في كوننا سلطنا الضوء على تقييم الأداء المالي على أحد البنوك العمومية الجزائرية وهو البنك محل الدراسة CPA وذلك بتطبيق المؤشرات الخمسة الأولى لنموذج CAMEL على هذا البنك دون التطرق إلى المؤشر السادس والمتمثل في حساسية السوق لعدم وجود سوق مالي في الجزائر، وهذا انطلاقا من المعطيات الموجودة في القوائم المالية للفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 هذه الأخيرة والتي تعتبر كافية للحكم على أداء هذا البنك.

9. هيكل الدراسة:

سعيا منا لتحقيق الأهداف المسطرة وقصد الإحاطة بالقدر الكافي من الاهتمام وكدا التركيز على هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية الخاصة بها تم تقسيم الدراسة إلى:

- جانب نظري متكون من فصلين خصص الفصل الأول للتعريف بالمتغير الأول في الدراسة وهو المخاطر المالية حيث تطرقنا إلى تعريفها وذكر خصائها وأنواعها وأدوات قياسها كما تطرقنا أيضا إلى استرتيجيات ومراحل إدارتها، وتناولنا في الفصل الثاني ماهية البنوك التجارية ووظائفها بعدها تطرقنا إلى المتغير الثاني في الدراسة وهو الأداء المالي حيث وضحنا اهم مؤشرات ونماذج تقييمه.

- وجانب تطبيقي يضم فصل واحد تناولنا فيه الدراسة التطبيقية لأثر المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية، حيث تطرقنا في البداية إلى الطريقة والأدوات المستعملة في الدراسة ثم عرض عام للقرض الشعبي الجزائري CPA وبعدها قمنا بتقييم الأداء المالي للقرض الشعبي الجزائري باستخدام نموذج CAMEL.

بالإضافة إلى مقدمة تحتوي على طرح للإشكالية ووضع للفرضيات وتوضيح لأهداف الدراسة، وفي الأخير أختتمت بخاتمة عامة جاءت كتلخيص لما احتوته الدراسة التي من خلالها توصلنا إلى عدة نتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمخاطر المالية

تمهيد:

أدى التطور الذي عرفته الصناعة البنكية في شتى الميادين إلى تعقيد العمليات البنكية، وبالتالي تعرضها للعديد من المخاطر وعلى رأسها المخاطر المالية، ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمل البنكي ووضع الإجراءات اللازمة للسيطرة على أثار هذه المخاطر التي تظهر على أداء البنوك ومن تم ربحيتها، ومن أبرز المخاطر المالية التي تعرقل نشاط البنوك المخاطر الإئتمانية، مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة.

سنعالج من خلال هذا الفصل ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المالية.**
- **المبحث الثاني: أدوات قياس المخاطر المالية ومؤشراته.**
- **المبحث الثالث: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية وأدواتها.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المخاطر المالية

تتعرض البنوك على اختلاف أنواعها للعديد من المخاطر المالية والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك. نتيجة توجيه الموارد المالية في مجالات تشغيل مختلفة، والإتجاه نحو زيادة الربحية يقتضي من إدارة البنك ان تقوم بالإستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة. ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة، فلكي يحصل البنك على ربح عالي لابد عليه من تحمل المزيد من المخاطر لاسيما المخاطر المالية.

إن معرفة الخطر والمخاطر المالية التي تحيط بالبنوك التجارية وتقويمها هي من العوامل الرئيسية في نجاحها وتحقيقها لأهدافها وسنتناول في هذا المبحث كل من مفهوم الخطر والمخاطر المالية وخصائصها إضافة إلى أنواعها.

المطلب الأول: مفهوم الخطر وتقنيات التعامل مع المخاطر

لقد ناقش الاقتصاديون والإحصائيون وأصحاب نظريات القرار ومنظرو التأمين طويلا مفهوم الخطر وعدم التأكد وحتى وقتنا الحاضر لم يستطيعوا الاتفاق على تعريف واحد يمكن استخدامها في كل مجال فتعريف الخطر يختلف باختلاف مجال البحث.

وفي هّذا المطلب سنحاول إعطاء مفهوم شامل للخطر مع تقنيات التعامل معه.

أولا: مفهوم الخطر

1. لغة: كلمة خطر مستوحاة من المصطلح اللاتيني « Resscass» أي Rissque والذي يدل على الإرتفاع في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع.[1]

2. إصطلاحا: هو ذلك الإلتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين بإحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة.[2]

3. المفهوم الفقهي الإصطلاحي: عرفها الإمام ابن القيم على أنها "مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد ان يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل. ويرى أحد الباحثين أن الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطرة على عدة معاني نوجزها فيما يلي:[3]

---

[1] – يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية والعصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك BADR، أطروحة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 23.

[2] - Alain gauvin, la nouvelle gestion du risque financier , édition intégrale, paris, fevrier 2000, p 10-11.(www.fnac.com

[3] – نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 21–20 أكتوبر 2009، ص 02.

✓ المراهنة كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه؛
✓ التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر ويقال خاطر بنفسه أي فعل ما يكون الخوف فيه أغلب؛
✓ إحتمالية الخسارة والضياع.

أما من الناحية الاقتصادية فيعرف الخطر على أنه:

- " توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه ".[1]
- " احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوق".[2]
- "احتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في ان تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فإن درجة لمخاطرة ستكون منخفضة".[3]

وفيما يلي عرض لبعض ما تناوله الكتاب والباحثون في مجال تعريف الخطر:

- " الخطر ظاهرة عشوائية موافقة لحالة أو مستقبل لا يكون مرتقبا إلا بالاحتمالات المعاكسة للشكوك ولليقين الذي يسمح بالتنبؤ "، يعني أن الخطر توقع مقيد بإحتمال.[4]
- " الخطر يعني حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها "إذ أن حالة عدم التأكد هذه تشترط ضرورة قياسها ولكن ليس في جميع الحالات يمكن ذلك لأن المتغيرات المحددة لحالة عدم التأكد تحكمها في كثير من الأحيان أمور معنوية مبنية على تصرفات شخصية بحتة يصعب قياسها بالأساليب الكمية لو أن ذلك لا يمنع ترجمتها إلى صورة رقمية يمكن قياسها.[5]
- " الخطر مزيج مركب من إحتمال تحقق الحدث ونتائجه وتتضمن جميع المهام إمكانية لتحقق أحداث ونتائج قد تؤدي إلى تحقق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاج".[6]
- "ويمكن تعريف المخاطر بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس" وبشكل أكثر تحديدا يقصد بالمخاطر حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة.

---

[1] – سيد الهواري، الادارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الاجل، دار الجيل للطباعة، عمان، 1985، ص109.

[2] – سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادوتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الاسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005، ص 31.

[3] – فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك –مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000، ص166.

[4] – محمد الهاشمي، مقدمة في مبادئ التامين، ديوان المطبوعات الجامعية، ط11، 1990.، ص 14.

[5] - المرجع نفسه، ص 14.

[6] – معيار إدارة الخطر، الجمعية المصرفية لإدارة الأخطار، WWW.eRMAégypt.org .2023/02/25.

– وبصفة عامة نجد أغلب التعريفات أعطت مفهوما للخطر على أنه حالة من عدم التأكد أو الشك أو الخوف من تحقق ظاهرة معينة أو موقف معين بالنظر لما قد يترتب عليه من نتائج ضارة من الناحية المالية أو الإقتصادية، ويرجع عدم التأكد إلى مصدرين أساسيين هما:[1]

- ✓ عدم القدرة على التنبؤ؛
- ✓ عدم دقة المعلومات للتنبؤ.

ثانيا: تقنيات التعامل مع المخاطر

هناك عدة تقنيات للتعامل مع المخاطر المالية، وتختلف هذه التقنيات باختلاف المخاطر، ونذكرها فيما يلي:[2]

1. تحاشي أو تفادي المخاطرة: يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة قبولها حتى ولو للحظة، لأن التعرض للمخاطرة غير مسموح له بأن يدخل حيز الوجود، ويتحقق ذلك عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل أو الاستثمار المنشئ المخاطرة فإذا أراد عدم المخاطرة يفقد مدخراته في مشروع فيه مجازفة عليه أن يختار مشروعا ينطوي على مخاطرة أقل وإذا أرادت تحاشي المخاطرة المرتبطة بحيازة ملكية لا يشتري الأملاك بل استئجارها بدلا من ذلك وإذا كان من المحتمل أن يكون استخدام منتج ما المقصود هنا منتوج مالي: سهم أو سند (محفوفا بالمخاطرة فلا يلجأ لذلك). ويعد تفادي المخاطرة أحد أساليب التعامل مع المخاطرة ولكنه تقنية سالبة وليست إيجابية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع مخاطر كثيرة فلو استخدم تفادي المخاطر بشكل مكثف لحرمت المؤسسات أو المستثمرين من فرص كثيرة لتحقيق الربح ولربما عجزوا عن تحقيق أهدافهم.

2. تقليل المخاطرة: يمكن كذلك إدارة المخاطر المالية من خلال تقليلها وذلك بطريقتين:

الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها ومثلها في ذلك برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطرة عن طريق منع حدوث الخسارة أو تقليل فرص حدوثها وهو نفس الشيء بالنسبة للمخاطر المالية.

بعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة على حيث أن البعض الآخر يكون الهدف منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت. ويقال أن منع الخسارة هو الوسيلة الأكثر مرغوبة للتعامل مع المخاطرة فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال الخسارة فإن المخاطرة سيتم القضاء عليها أيضا. ومع ذلك فإن منع حدوث الخسارة يمكن أيضا أن يكون مدخلا للتعامل مع المخاطرة فمهما حاولت واجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر، بالإضافة إلى ذلك فإنه في بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.

---

[1] – د. عيد احمد أبو بكر، د. وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتامين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص26.

[2] – المرجع نفسه، ص 29.

والمخاطرة يمكن أيضا تقليلها بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما، وبناءا على هذه التقديرات يمكن لمنظمة مثل شركة تأمين أن تفترض إمكانية حدوث خسارة نتيجة لمثل هذا التعرض ولا تواجه بعد نفس احتمال الخسارة نفسها

3. الاحتفاظ بالمخاطرة: ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء حيالها وعندما لايتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة. والاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أو لا شعوريا ويتم الاحتفاظ الشعوري أو الواعي بالمخاطرة عندما لا يتم إدراك المخاطرة فيتم استفاؤها لا شعوريا، وفي هذه الحالات يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون إدراك أنه يفعل ذلك.

كما قد يكون الاحتفاظ بالمخاطرة طوعيا أو غير طوعي ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بإدراك وجود المخاطرة ووجود اتفاق أو موافقة ضمنية على تحمل الخسائر ذات الصلة ويتم اتخاذ قرار الاحتفاظ بمخاطرة ما طوعية لأنه لا توجد بدائل أخرى أكثر جاذبية، أما الاحتفاظ غير الطوعي بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لا شعوريا بالمخاطرة وأيضا عندما لا يكون بالإمكان تحاشي المخاطرة أو تحويلها أو الإقلال منها.

والاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة بل أنه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفاداها أو تحولها بناءا على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة. فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما أو مستثمر وقد يسهل تحملها بالنسبة لأخرى أو مستثمر آخر وكقاعدة عامة فإن المخاطرة التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.

4. تحويل المخاطرة: من الممكن نقل أو تحويل المخاطرة من شخص إلى شخص آخر أكثر استعدادا لتحملها ويمكن استخدام أسلوب التحويل في التعامل مع كل من المخاطر ومن الأمثلة الممتازة لاستخدام تقنية التحويل للتعامل مع المخاطر التحوط فهو وسيلة من وسائل تحويل المخاطر المالية ويتم بالشراء والبيع من أجل التسليم المستقبلي للأصول المالية الجاري التعامل بها. ويقوم المتعاملون والمعالجون وفقا له (التحوط) بحماية أنفسهم من حدوث تراجع أو انخفاض في سعر السوق بين وقت شرائهم لمنتج مالي ما ووقت بيعهم له. وهو عبارة عن تزامن البيع والشراء بغرض التسليم الفوري مع الشراء أو البيع بغرض التسليم المستقبلي.

وغالبا ما يتم تحويل المخاطرة من خلال عقود، ويعد اتفاق harmless hold الذي يتحمل بمقتضاه شخص مسؤولية شخص آخر عن الخسارة مثالا لمثل هذا التحويل. على سبيل المثال أيضا يمكن تحويل

المخاطرة عن طريق التأمين، ففي مقابل دفع مبلغ محدد (قسط التأمين) يسدده أحد الطرفين، يوافق الطرف الثاني على تعويض الطرف الأول حتى مبلغ معين عن الخسارة المحددة الجائزة الحدوث.

5. اقتسام المخاطرة: يعد اقتسام المخاطرة حالة خاصة لتحويل المخاطرة وهو أيضا صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطر وعندما يتم اقتسام المخاطرة يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومع ذلك فالاقتسام أحد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين. ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطرة من خلال الاقتسام حيث أنه إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطرة بواسطة أفراد المجموعة.

المطلب الثاني: مفهوم المخاطر المالية وخصائصها

نتناول فيها هذا المطلب المخاطر المالية والخصائص التي تميزها

أولا: مفهوم المخاطر المالية:

توجد عدة تعاريف للمخاطر المالية من بينها:[1]

– يعرف قاموس Kritz man; L. G Gastineau الخطر المالي على أنه :"الخسارة لتي يمكن التعرض لها نتيجة التغيرات غير المؤكدة".

– ويرى ": Petty ,j et al أن المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلا".

– كما يرى" :Williams Smith ,eyoung أن الخطر هو التقلب المحتمل في النواتج وأن الخطر مفهوم موضوعي، ويمكن قياسه كميا وأنه يخلق خسائر محتملة، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعل ".

– ويرى ": Peters ,D أن الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية ،وأن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين".

– ويرى سعيد توفيق أن حالة المخاطرة تشير إلى إحتمال حدوث خسارة أو إحتمال حدوث شيء غير مرغوب فيه وأن المخاطر المالية تنشأ من جانب التمويل بالمنشأة وتزداد مع زيادة الإعتماد على الديون.

– أما بهاء الدين سعد فيرى بأن حالة المخاطرة تشير إلى عدم التأكد من تحقق نتيجة معينة، وان المخاطر المالية ترتبط باستخدام الديون في تمويل احتياجات المنشأة، وأن هذه المخاطر المالية لها جانبين الاول يتصل بخطة العسر المالي أو التوقف عن سداد الإلتزامات المالية، والثاني يتصل بتقلب الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية.

[1] – عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، الجامعة المفتوحة، 2016، ص299 -300.

كما يمكن تعريف المخاطر المالية:[1]

– بأنها تلك المخاطر المرتبطة بمخاطر الأعمال الإضافية لأنها مخاطر تصيب الأسهم العادية، وتكون هذه الأخيرة نتيجة اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل تدفع عنها تكاليف أخرى.

– وهي احتمال تحمل المؤسسة لخسائر نتيجة فشلها في تحقيق عائد مناسب في أنشطتها الإشهارية أو الاستغلالية.

– والخطر المالي هو ارتفاع مخاطر الاستغلال حسب اللجوء المتزايد إلى الاستدانة أي زيادة الموارد المالية الخارجية مقارنة بالداخلية ومنه يؤثر سلبا على المردودية المالية للمؤسسة.

وكخلاصة للتعريفات أعلاه يكمن القول أن المخاطر المالية هي احتمال انحراف العائد الفعلي للمؤسسة عن العائد المتوقع.

ثانيا: خصائص المخاطر المالية

تتميز المخاطر المالية بكونها يمكن قياسها كميا، وهذا الأخير مرتبط بالحالة التي يتصف بها المتغير المالي موضوع الإهتمام، ويتميز الخطر المالي بخاصيتين هما:[2]

✓ قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.

✓ إنطواء قيمته على أحد ثلاث نواتج محتملة وهي:

- **نتيجة موجبة:** حين تكون قيمته التي تحققت فعلا أفضل من القيمة المتوقعة.
- **نتيجة محايدة:** عندما تكون قيمته الفعلية مساوية تماما للقيمة المتوقعة او المرغوبة.
- **نتيجة سالبة:** عندما تكون قيمته الفعلية أسوأ أقل من القيمة المتوقعة أو المرغوبة.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر المالية

تواجه البنوك العديد من المخاطر المالية نذكر منها:

أولا: مخاطر السوق:

هي مخاطر تغير أسعار السوق مثل معدل الربح و أسعار الأسهم ومعدل سعر الصرف وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على دخل المجموع أو قيمة أدواتها المالية وتعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدرا لهذا النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الإقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الإقتصادية أي المتغيرات الإقتصادية على المستوى الجزئي ،فمخاطر السوق العامة تكون

[1] – بن موسى سماح، دراسة مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية التمويلية، مذكرة تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020 –2021 ص 6.

[2] – خلوفي أسامة، بولكراش رانيا، أثر إدارة المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021 –2022، ص 17.

نتيجة التغير العام في الأسعار وفي السياسات على مستوى الإقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول وأدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها [1].

ويقوم تقييم المخاطر السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق: أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم، وأسعار الصرف وتتركز هذه المخاطر فيما يلي:[2]

1. مخاطر أسعار الصرف: يمكن تعريف خطر سعر الصرف بأنه الخسارة المحتملة الحدوث نتيجة تباين وتغير سعر الصرف بين العملات الأجنبية المختلفة وبين العملة الوطنية، وينجم عن عمليات التغير في أسعار الصرف تحقيق أرباح أو خسائر، وتزداد خطورته عندما يكون بعض عناصر أصول وخصوم البنك مقومة بعملة أجنبية.

وتنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة وجود:

– مركز مفتوح بالعملات الأجنبية، سواء بالنسبة لكل عملة على حدى أو بالنسبة لإجمالي مركز العملات؛

– التحركات الغير مواتية في أسعار الصرف؛

– يشمل المركز المفتوح العمليات الفورية والعمليات الآجلة بأشكالها المختلفة و التي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية.

2. مخاطر أسعار الفائدة: يعتبر سعر الفائدة من متغيرات البيئة الخارجية للبنوك لأن البنك الواحد في نظام مالي متعدد البنوك لا يستطيع أن يؤثر في سعر الفائدة ولذلك فإن البنك يتعرض لمخاطر تغيره وتحصل هذه المخاطر عموما بشكلين هما:

– **أولا:** تؤدي التغيرات غير المتوقعة بسعر الفائدة إلى إنخفاض القيمة السوقية لمحفظة الإستثمارات حيث تربطها علاقة عكسية بين أسعار السندات وسعر الفائدة، وتكون السندات الطويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من القصيرة الأجل.

– **ثانيا:** تنعكس التغيرات غير المتوقعة في سعر الفائدة على إيرادات البنك نتيجة لاختلاف تأثيرها على عوائد الموجودات وتكاليف المطلوبات بدرجات متفاوتة ففي الموجودات تتكون بنسبة كبيرة من قروض واستثمارات طويلة أو متوسطة الأجل تحمل نسبة فائدة أو عائدا ثابتا بينما تتكون المطلوبات بنسبة أكبر من ودائع المودعين وهي فورية الاستحقاق كالودائع تحت الطلب أو ودائع زمنية تستحق في مدى قصير ،ولذلك فهي أكثر مرونة بالنسبة لتغير سعر الفائدة ، فأي ارتفاع في سعر الفائدة ينعكس على تكلفة الودائع بينما قد لا يؤثر على عوائد الموجودات إلا بعد فترة طويلة.

---

[1] – بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الإحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية –دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014–2015، ص 61.

[2] – المرجع نفسه، ص 62.

3. مخاطر التسعير أو السعر: هي المخاطر التي تتمثل في إمكانية تكبد البنك لخسائر نتيجة للتغيرات المعاكسة في الأسعار السوقية وتنشأ من التذبذبات في المراكز المأخوذة في أسواق السندات، الأسهم، العملات، البضائع.

إن قياس مخاط السعر هي مهمة من أجل فهم الخسائر المحتملة وبالتالي تطمين الإدارة بأن الخسائر المحتملة الناتجة عن التغيرات المعاكسة سوف لا تؤدي إلى نفاذ رأس مال البنك وهذا يتطلب توفر أنظمة معلومات من أجل إدارة مخاطر السعر ولضمان الإلتزام مع الحدود الموصوفة.

ثانيا: مخاطر الائتمان

- تعريف خطر الائتمان:

يعرف الائتمان بأنه "الثقة التي يوليها المصرف للعميل حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه لفترة محدودة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض، تمثل في العوائد والعمولات".[1]

ولكن مع التوسع في منح الائتمان يعرض البنك لخطر الائتمان الذي يتم التعرف عليه فيما يلي:

- تعريف مخاطر الائتمان:" أنها تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله والناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزامه تجاه البنك في الوقت المناسب".[2]

كما تعرف "بأنها النسبة المئوية المتوقعة التي لن يتمكن المدين أو مصدر وسيلة الدفع من دفع الفائدة المستحقة عليها أو سداد أصل المبلغ وفقا للشروط المحددة في اتفاقية الائتمان، مما يؤدي إلى مشاكل في التدفقات النقدية ويكون لها تأثير على سيولة البنك.[3]

فإذا كان الخطر يأتي من المدين، وهذا حالة من الإعسار وتعتبر من المخاطر الخارجية، والبنك غير مسؤول عن تدهور وضع الزبون، أما إذا كان الخطر يأتي من الدائن تكمن المشكلة في سياسة توزيع الائتمان في البنك.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف خطر الائتمان" بأنه عجز العميل على الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، مما يؤدي إلى عدم استرداد المبلغ الكامل لمبلغ القرض".

تتمثل مظاهر مخاطر الائتمان فيما يلي:[5]

---

[1] – أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، رسالة ماجستير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة المسيلة، 2015-2016، ص201.

[2] – نوري موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ،2012، ص 2.

[3] – Romain Sublet, La gestion du risque de crédit bancaire sur les portefeuilles professionnels et particuliers Mémoire de fin d'études sous la direction d'Hervé Diaz, école commerce de Lyon,France 2016,p18

[4] – Hennie van Greuning et Sonja Brajovic Bratanovic,Traduction de Marc Rozenbaum, Analyse et Gestion du Risque Bancaire: Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier , Première Édition, The International Bank for Reconstruction and Développement ,France,2004,p135.

[5] – دريد كامل ال شبيب، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ،2015، ص ص. 171، 172،

✓ التوقف عن دفع الأقساط والفوائد للقروض وارتفاع معدل التركز الائتماني ونقصد به منح مبالغ كبيرة إلى مقترض واحد وإلى شركة واحدة أو إلى قطاع واحد أو إلى منطقة جغرافية واحدة؛

✓ عدم الدقة في تحديد الجدارة الائتمانية للعميل، والمقصود بها عدم دقة قسم الائتمان في تحديد قدرة العميل على التسديد بسبب خطأ في تقييم الأصول للعميل، أو في تقييم دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع؛

ثالثا: مخاطر السيولة:

قبل التطرق لمخاطر السيولة لابد من معرفة ماذا نقصد بالسيولة والتي تعرف بأنها "مدى امتلاك المصرف للأموال المتاحة لمواجهة ومقابلة طلبات النقد من قبل المقرضين وسحوبات الودائع من قبل المودعين"، وغالبا ما يتم التمييز بين مكونين للسيولة المصرفية هما: السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية وتتمثل السيولة الحاضرة في الموجودات النقدية التي يمتلكها البنك، وهو مجموع ما يوجد بحوزته من نقد سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية والودائع النقدية لدى البنك المركزي) الاحتياطي القانوني (بالإضافة إلى الشيكات تحت التحصيل التي يقدمها الزبائن والودائع لدى البنوك الأخرى، أما السيولة شبه النقدية فهي الموجودات التي تدر عائدا للبنك ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في أسرع وقت وبأقل تكلفة ممكنة وتتكون من الأصول التي يمكن بيعها أو رهنها مثل: سندات الحكومة، الأوراق التجارية المخصومة (الكمبيالة، السند لأمر).[1]

- تعريف مخاطر السيولة:

تختلف تعاريف مخاطر السيولة باختلاف وجهة المفكرين، فقد عرفها البعض بأنها:

- " التباين في صافي الدخل والقيمة السوقية لرأس مال المصرف الناتجة عن صعوبات المصرف في الحصول على الأموال المتاحة بشكل مواز وكذلك عن طريق الاقتراض أو بيع الموجودات".[2]

- كما عرفها آخرون بأنها: "المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات المصرف، الأمر الذي يجعل المصرف مضطرا لبيع موجوداته في فترة قصيرة، وبأسعار قليلة لمواجهة السحب المفاجئ.[3]

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها "عدم قدرة المصرف على الملائمة ما بين تواريخ استحقاق الأصول والمطلوبات، مما يؤدي إلى عجز المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه الغير".

وتتمثل أهم أسباب مخاطر السيولة في البنوك فيما يلي: [4]

---

[1] – خديجة شعباني، مريم مخوخ، أثر المخاطر المالية على الأمان المصرفي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية –دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الأردنية (2008–2017)، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، 2018–2019، ص 27.

[2] – الشمري صادق راشد، إستراتيجية أدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2013، ص 70.

[3] – ريما حيدر شيخ السوق، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية "دراسة حالة"، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، 2017، ص 163.

[4] – محمد حمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، جامعة تكريث، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017، ص 40.

✓ عدم التوازن بين نمو التزامات المؤسسة وأعباء خدماتها؛
✓ ضعف السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث أجال الاستحقاق؛
✓ سوء توزيع الأصول على الاستعلامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة تحويلها لأرصدة سائلة؛ التحول المفاجئ لبعض الالتزامات المتوقعة إلى التزامات فعلية؛
✓ الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

رابعا: مخاطر العائد على الاستثمار:

تعرف مخاطر العائد على الاستثمار على أنها "المخاطرة التي يتعرض لها الدخل الصافي بعد استقطاع الضرائب والمصاريف من الدخل الإجمالي وقد تنخفض نسبة الدخل الصافي بصورة مفاجئة بسبب عوامل داخلية مثل زيادة المصاريف أو عوامل خارجية المتعلقة بالظروف الاقتصادية وتغيير التشريعات وكذلك ضغوط الأسعار التنافسية التي تؤثر على أرباح المصرف لذلك يواجه المساهمون انخفاض نسبة صافي الربح وتنخفض قدرة المصرف على النمو مؤثرا ذلك على انخفاض قيمة السهم".[1]

خامسا: مخاطر رأس المال:

ويطلق عليها أيضا مخاطر الملاءة المالية حيث تنشأ عن عدم قدرة البنك على تغطية الخسائر الناتجة عن جميع أنواع المخاطر باستخدام رأس المال المتاح، يعني أن هذا الخطر هو خطر التخلف عن سداد البنك،[2] وتشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين والمودعين، ولكن من الجانب العلمي صعب تحديد مدى كفاية رأس المال للجهاز المصرف، وذلك لعدم معرفة أسلوب المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة[3]؛ حيث يجب أن يحتفظ البنك برأس مال يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر لديه، وكذلك قياس ومراقبة وضبط المخاطر حيث أن أثر كل من القروض ومخاطر السوق والمخاطر الأخرى يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم رأس المال الذي يجب أن يحتفظ به البنك.[4]

سادسا: مخاطر الرافعة:

يقصد بها زيادة نسبة الأموال المقترضة إلى رأس ماله الكلي والتي تؤدي إلى زيادة المخاطر كلما زادت هذه النسبة، وهناك نوعان من الرافعة أولهما الرفع المالي الذي ينجم عن الأعباء الثابتة المتمثلة في فوائد الديون والتي تعود إلى اعتماد المصرف على أموال مقترضة، وكلما كانت المصارف تتصف بارتفاع درجة

---

[1] – عقيل شاكل عبد الشرع، أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010–2016، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية، ص 1.

[2] –Michal karimunda supervisor Toma'sSjögren student ,Financial hedging strategies,15hp sweden umeåschool of business, spring semester 2009,p21..

[3] – أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل–تحديات العولمة– استراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ،2008ص ص 106–107.

[4] – هاني محمود احمد دبيك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2015، ص 3.

الرفع لديها تعد أكثر عرضة لمخاطر الفشل في الوفاء بما عليها من الالتزامات للغير في حالة تعرض إيراداتها للانخفاض لسبب أو لأخر، وثانيهما الرفع التشغيل ويتمثل في الأعباء الثابتة التي تتعلق مباشرة بعمليات وأنشطة المصرف.[1]

سابعا: مخاطر التضخم:

يقصد بالتضخم الارتفاع العام للأسعار ويتأثر البنك بمعدلات التضخم خاصة إذا كانت الفائدة على القروض ثابتة فعند ارتفاع معدل التضخم يؤدي ذلك إلى تخفيض العائد الحقيقي للمصرف بمقدار التغير في العائد الحقيقي بسبب ارتفاع معدلات التضخم عند التضخم يطلب المستثمر عوائد أعلى حتى يواجه الانخفاض في القوة الشرائية للنقود أي العائد الحقيقي.[2]

[1] – الشمري صادق راشد، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[2] – دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 158-159.

المبحث الثاني: أدوات قياس المخاطر المالية ومؤشراته

تتميز المخاطر المالية بصعوبة قياسها بشكل دقيق ما أدى لظهور العديد من الطرق التي استعملت في قياسه، وسنحاول في هذا المبحث عرض أهم أدوات ومؤشرات قياسها.

المطلب الأول: أدوات قياس المخاطر المالية

لقياس المخاطر المالية هناك العديد من الأدوات الإحصائية والمالية للتعبير الكمي عن المستوى النسبي للخطر ويمكن تصنيف هذه الادوات إلى مجموعتين:

- ✓ مجموعة المقاييس التي تعتمد على الأدوات الإحصائية.
- ✓ مجموعة المقاييس التي تعتمد على أدوات التحليل المالي.

أولا: الأدوات الإحصائية:

وتعتمد هذه الأدوات على قياس درجة التشتت في قيم المتغير المالي ومن أهم هذه الأدوات:

1. المدى:

يعتبر المدى والذي يتمثل في الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير المالي، كمؤشر للحكم على المستوى النسبي للخطر.

حيث كلما ازدادت قيمة المدى دل ذلك على ارتفاع مستوى الخطر المصاحب للمتغير المالي موضع الاهتمام. [1]

2. التوزيعات الاحتمالية:

وهي تقدم أداة كمية أكثر دقة من المدى، من خلال تتبع سلوك المتغير المالي بحساب احتمال وقوع الخطر أي تحديد القيم المتوقعة الحدوث في ظل الأحداث الممكنة وبذلك تحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم المالية.

وتستخدم التوزيعات الاحتمالية في المقارنة بين مستويات الخطر لعدد من الأصول المالية، ما يساعد متخذ القرار على اختيار الأصل المناسب والذي يكون ذو مستوى خطر أدنى. [2]

كلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتساعا نحو الطرفين، كان ذلك دليلا على ارتفاع مستوى الخطر للأصل ونحسب:

$$\delta^2 = [\Sigma(Ri - \check{R})^2] / N$$

حيث :

[1] – زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران2012/2011 ص 30.

[2] – الرجع نفسه، ص ص 31–32.

- δ^2 :التباين (مربع الإنحراف المعياري).
- $\boldsymbol{Ri}$: عائد الورقة المالية($\boldsymbol{R}$.)
- $\check{R}$: متوسط عائد الورقة المالية($\boldsymbol{R}$.)
- N: عدد الأصول المالية.

3. الانحراف المعياري:

يعبر الخطر على الاختلافات في التدفق النقدي المحتمل والذي يمثل الوسط الحسابي في التوزيع الاحتمالي المعتدل، حيث يمثل درجة اتساع أو ضيق منحنى التوزيع الاحتمالي. يمكن قياس هذه الاختلافات عن طريق الانحراف المعياري δ الذي يعتبر أكثر المقاييس الإحصائية استخداما كمؤشر للخطر الذي يوافق الورقة المالية، حيث يمكننا من تقدير درجة تشتت قيم الأوراق المالية بفضل القيمة المتوقعة للأصل. وكما يعبر الانحراف المعياري عن درجة الاختلاف في التدفق النقدي المحتمل حدوثه عن التدفق النقدي المتوقع للخطر. [1]

يمكن حسابه كالآتي:

$$\boldsymbol{\delta=\sqrt{\delta^2}}$$

- ✓ كلما ازدادت قيمة الانحراف المعياري ارتفع مستوى الخطر للورقة المالية.
- ✓ كلما قلت قيمة الانحراف المعياري انخفض مستوى الخطر للورقة المالية.

قد يسمح الانحراف المعياريδ بتساوي ورقتين في درجة الخطورة بالرغم من اختلاف النسب المئوية لانحراف العوائد عن الوسط الحسابي

4. التباين (معامل الاختلاف):

يقيس التباين درجة التشتت نسبيا، كما يعبر عن العلاقة التي تربط بين الخطر والعائد، أي بين الانحراف المعياري للأصل والقيمة المتوقعة له. يعبر معامل الاختلاف بدقة أكبر عن الخطر مقارنة بالانحراف المعياري في حالة مجموعة من الأصول المستقلة والمختلفة فيما بينها (العائد والخطر)، ويبين درجة الخطر لكل وحدة من العائد، فكلما ارتفعت قيمة معامل الاختلاف ارتفع مستوى الخطر. نلخص التباين في العبارة التالية. [2]

$$v=\delta^2 =\Sigma\boldsymbol{Ri}-E(\ \boldsymbol{Ri}^2)\boldsymbol{i}P$$

حيث:

- δ^2: التباين(مربع الانحراف المعياري).
- $\boldsymbol{Ri}$: عائد الورقة المالية ($\boldsymbol{R}$).
- E: (R) التوقع الرياضي للعائد.

[1] - المرجع نفسه، ص 35.

[2] – حمداني زهرة، مرجع سبق ذكره، ص39.

- Ri: احتمال الورقة المالية.

5. معامل بيتا:

معامل بيتا يبين درجة حساسية قيم الأصل المالي نحو التغيرات التي تحدث في أصل آخر، (فمثلا يمكن قياس درجة حساسية عائد سهم معين للتغيرات في عائد السوق، أو التغيرات في أسعار الفائدة بالبنوك ويمكن أن نعبر عن المعامل β للخطر الذي تتعرض له الأوراق المالية من مخاطر عامة وخاصة بالعبارة التالية:

$$\beta = CO(Ri, Rm) / \delta^2 (Rm)$$

حيث :

- β : درجة حساسية قيم الأصل المالي للتغيرات في الأصول المالية الأخرى.
- Ri : مردودية الورقة المالية
- Rm: مردودية السوق.
- $\delta^2 (Rm)$: تباين مردودية السوق.

ويمثل β درجة حساسية التغير الحاصل في عوائد الورقة المالية إلى التغير في مؤشر السوق،كما يقيس مدى حساسية الورقة للتغيرات التي تحدث في السوق،أين تظهر علاقة درجة خطورة السوق المالي وعلاقة الورقة المالية بالسوق. [1]

ثانيا: أدوات التحليل المالي

وتتمثل فيما يلي:

1. أسلوب التحليل المالي باستخدام القوائم المالية:

وينقسم إلى:

أ. **التحليل الأفقي (تحليل الاتجاهات):** وذلك بالقيام بتقييم مالي خلال فترتين زمنيتين، حيث يتم المقارنة في بنود القوائم المالية مع سنة الأساس (السنة السابقة) لتحديد قيمة التغير الذي لحق بها

ب. **التحليل العمودي (الرأسي):** إيجاد علاقة بين بنود جانب فقط من الميزانية أو قائمة الدخل مع مجموع ذلك الجانب، فيمكّن من اكتشاف مكامن القوة والضعف. [2]

2. أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية:

من أهم النسب المستخدمة في قياس المخاطر المالية: [3]

[1] – المرجع نفسه، ص ص 40-41.

[2] – بن موسى سماح، دراسة مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية والتمويلية –دراسة عينة من المؤسسات في الجزائر، مذكرة تتدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص 7.

[3] - المرجع نفسه، ص 8.

✓ نسبة المديونية، نسبة التداول، درجة الرافعة الكلية، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الديون، نسبة التمويل طويل الأجل في هيكل التمويل، نسبة التمويل طويلة الأجل إلى الأصول طويلة الأجل، نسبة صافي؛

✓ الربح بعد الضريبة إلى مجموع الأصول، نسبة مجموع القروض إلى مجموع الأصول، نسبة صافي رأس المال العامل إلى الأصول.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر المالية

الجدول التالي يوضح أهم المخاطر المالية والمؤشرات المعتمدة في قياسها:

الجدول رقم (01-01): المخاطر المالية والمؤشرات المعتمدة في قياسها

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	▪ صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض ▪ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض ▪ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحقت ولم تسدد
مخاطر السيولة	▪ الودائع الأساسية/إجمالي الأصول ▪ الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول ▪ سلم الاستحقاقات النقدية
مخاطر سعر الفائدة	▪ الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول ▪ الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم ▪ الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة
مخاطر أسعار الصرف	▪ المركز المفتوح في كل عملة /القاعدة الرأسمالية ▪ إجمالي المراكز المفتوحة/ القاعدة الرأسمالية
مخاطر رأس المال	▪ حقوق المساهمين/ إجمالي الأصول ▪ الشريحة الأولى من رأس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ▪ القاعدة الرأسمالية/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة

المصدر: معاريف محمد، شيخي مختارية، زناقي بشير، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 7، العدد 01، مارس 2019، ص ص 36 - 37.

وقد حاولت دراسة George H. Hempl & Donald G في 1991 التوصل إلى نموذج لقياس العائد والمخاطرة في البنوك، ولخصت قياس وإدارة المخاطر المالية في البنوك بالشكل التالي:

الجدول رقم (02-01): المقاييس التقليدية والمتقدمة لقياس المخاطر المالية

المخاطر المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة
مخاطر الائتمان	▪ متوسط القروض/ الأصول ▪ القروض غير المسددة/ إجمالي الخسائر ▪ خسائر القروض/ إجمالي الخسائر ▪ احتياطي خسائر القروض/القروض	▪ درجة تركز القروض ▪ معدل نمو القروض ▪ معدلات الإقراض المرتفعة ▪ الاحتياطات/ القروض غير المسددة
مخاطر السيولة	▪ القروض/ الودائع ▪ الأصول السائلة/ إجمالي الودائع	▪ الأموال المشتراة (المقرضة) ▪ تكاليف الإقراض ▪ الأصول السائلة/ إجمالي الأصول ▪ الإقراض/ الودائع
مخاطر سعر الفائدة	▪ الأصول الحساسة لسعر الفائدة/ الخصوم الحساسة ▪ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة/ الأصول الحساسة ▪ الفجوة	▪ سلسلة الفجوات ▪ تحليل التدفق ▪ الفجوات المتحركة
مخاطر الرافعة	▪ حق الملكية/ الودائع ▪ حق الملكية/ الأصول ▪ إجمالي الديون/ الأصول	▪ الأصول الخطرة المعدلة/ حق الملكية ▪ النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية

المصدر: طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر: أفراد، إدارات، شركات، بنوك، دون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007، ص 7.

المبحث الثالث: إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية وأدواتها

إن معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية لنجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، والمحافظة على هامش الأمان بها فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود منه الحصول على أرباح أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك لدا وجب الفهم الصحيح لإدارة المخاطر المالية، وفيما يلي تأصيل لأهم ملامح إدارة المخاطر في البنوك التجارية.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر المالية

إدارة المخاطر "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتية عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنظيم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى".[1]

وتعرف أيضا بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها مواجهة المخاطر وتحديدها، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها. بالإضافة إلى تغيير شكل العلاقة بين العائد والخطر المرتبطين بالاستثمار في المؤسسة وتسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف رئيسية هي: الوقاية من الخسائر، تعظيم درجة الاستقرار في الأرباح، تدنية تكلفة إدارة الخسائر المالية المحتملة.[2]

المطلب الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر

توجد ثلاث إستراتجيات رئيسية لإدارة المخاطر:[3]

أولا: استراتيجية ترك الموقف مفتوح:

يقصد بذلك الإحتفاظ بمستوى الخطر على ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد الشركة هذه الإستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرز التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج هذه الإستراتيجية تحت سياسة قبول الخطر.

ثانيا: إستراتيجية تحمل مخاطر محسوبة:

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن أن تتحملها المنشأة، والتي لا ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى مستوى القبول، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تخفيض الخطر.

---

[1] – كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال –، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، أفريل 2021، ص 440.

[2] – طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد– إدارات– شركات– بنوك– مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008، ص 20.

[3] – عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، مرجع سبق ذكره، ص ص 314–315.

ثالثا: إستراتيجية تغطية كل الخطر:

ويقصد بذلك تحديد مصير الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الإستراتيجية سياسات تحويل الخطر، مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية. تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر.

المطلب الثالث: مراحل إدارة المخاطر

يمكن إدارة المخاطر من خلال الخطوات التالية[1]:

أولا: تحديد الهدف:

إن أول خطوة في عملية إدارة المخاطر هي تحديد الأهداف وتقرير احتياجات المنشأة من برنامج إدارة المخاطر حيث تحتاج المنشأة إلى خطة معينة للحصول على أقصى منفعة ممكنة من جراء نفقات برنامج الخطر وتعتبر هذه الخطوات كذلك وسيلة لتقييم الأداء.

ثانيا: تحديد المخاطر:

لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحددها، فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل.

ثالثا: تقييم الخطر

على إدارة المخاطر تقييم هذه الأخطار التي تم اكتشافها وتحديدها ويقصد بتقييم الخطر قياس احتمال وقوع خسارة معينة ويتطلب هذا التقييم إعطاء أولويات لأخطار ذات الأثر الجسيم حيث يتم بتبويب الأخطار في مجموعات مثل أخطار جسيمة، متوسطة، وأخطار قليلة، أو مجموعات مثل أخطار مهمة جدا، أخطار مهمة وأخطار غير مهمة.

رابعا: تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة المخاطر (اتخاذ القرار):

بعد تحديد المخاطر وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدا، وذلك بمحاولة التحكم في الخطر (الوقاية والمنع) والعمل على تدنية الخسائر المتوقعة جراء حدوثه ثم ترتيب رأس المال اللازم لمواجهة الخسائر الناشئة عن تحقق هذا الخطر وتعد هذه المرحلة من مراحل إدارة المخاطر بمثابة مشكلة اتخاذ قرار حيث يجب على مدير إدارة المخاطر اتخاذ القرار الأنسب في التعامل مع كل خطر.

[1] – فلالة أسامة، دور الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية دراسة حالة – بنك الخليج –، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، ص ص 20-21.

خلاصة:

في نهاية هذا الفصل والذي تناولنا فيه مفهوم الخطر والمخاطر المالية وأنواعها وكذا ادوات قياسها بالإضافة إلى استراتيجيات إدارتها يمكن القول بأن البنوك التجارية وهي في سعيها لتحقيق أهدافها المرتبطة بالربحية، السيولة، والأمان تواجه مجموعة من المخاطر هذه الأخيرة التي تتزايد مع تزايد حجم المؤسسة وانتشارها والتطور في أنشطتها والخدمات التي تقدمها، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة وغيرها، فمعرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك وازدهارها وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أرباح وعوائد أعلى فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العائدات والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

إذن فالمخاطر المالية في البنوك التجارية نتيجة حتمية لا مفر منها يجب على البنوك أن تنتهج آليات سليمة للتحوط منها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للبنوك والأداء المالي

تمهيد:

ظهرت البنوك التجارية تلبية لحاجة الإنسان إلى إيجاد أماكن لحفظ أمواله، وبدأت كمؤسسات خاصة تتقاضى فائدة على الأموال المودعة لديها، ولكن باتساع نطاق الارتباطات التجارية بين الأفراد وهذه الهيئات زاد نشاط هذه المؤسسات وقوى تأثيرها وأصبحت عبارة عن مصاريف تقوم بدور حيوي في تمويل الاقتصاد الوطني ولم يقتصر عملها على إيداع الأموال وسحبها فقط بل تطورت مهامها بتطور مختلف التقنيات المواكبة للتكنولوجيا التي كانت تستعملها.

ومع سعي معظم المؤسسات للحفاظ على بقائها واستمراريتها ومع اختلاف طرق وكيفيات تحقيق ذلك بات الأداء المالي وتقييمه من أهم المواضيع التي يجب على البنوك الإهتمام بها وهذا لمعرفة وضعياتها المالية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها.

ولدراسة أعمق وأشمل إرتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية:

- **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية**
- **المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وأنواعها**
- **المبحث الثالث: الأداء المالي في البنوك التجارية**

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية، حيث تتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تجميع النقود الزائدة عن حاجة الجمهور أو المؤسسات أو السلطات الحكومية بهدف إقراضها للآخرين أو استثمارها في الأوراق المالية، وسنستعرض من خلال هذا المطلب نشأة البنوك التجارية وتطورها.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية وتطورها[1]

يعود ظهور البنوك للحضارات القديمة، فقد ظهر في المملكة البابلية سنة 2000 ق.م بنك أنشر في مدينة أور على موانئ الخليج العربي وقد تخصص بتجارة المعادن، العاج والمرمر، وظهر فيما بعد في مدينة بابل بنك سمي نيبتهادن تخصص بتجارة المعادن الثمينة (الذهب والفضة،) كما وتأسس بنك آخر سمي آجبي تخصص بتجارة الرقيق والنبيذ، وبهذا الخصوص حددت شريعة حمورابي مجموعة من الأسس والقوانين لتنظيم الودائع، القروض وسعر الفائدة، كما حدد جميعا لتنظيمات التجارية الداخلية والخارجية وكانت الكتابة تتم على ألواح الطين وعليها شهود، فترات التسليم، زمن السداد والفائدة ...الخ).

أما اليونان فكانت تستعمل معابدها كبنوك نظرا للثقة بها، فكان يودع فيها موارد الأملاك المقدسة حسب أريهم وايرادات القرابين والهبات وذلك دون فائدة، ولكن الكهنة وظفوا هذه الأموال مقابل فائدة ما جعل الدولة تتدخل من خلال إصدار قوانين تنظم العمليات المالية وكذلك الإشراف على المعابد. كما قام اليونانيون في القرن الرابع قبل الميلاد بإنشاء بنوك عامة لحماية المقترضين من استغلال المعابد .

أما الرومان فقد أخذوا عن اليونان تجربة البنوك كالعمليات البنكية المتعلقة بمبادلة النقود وقبول الودائع وتقديم القروض وتحويل الأموال بين المقاطعات، كما تبنوا فكرة البنوك العامة من اليونان والتي كانت تعمل على تحصيل الضرائب وايداعها في الخزينة الملكية، حيث توسع استعمال النقود المعدنية الذي أخذ شكل مسكوكات. وفي القرن السادس الميلادي عرفت الحضارة الإسلامية ظهور أنظمة الصيرفة لدى الصياغ والصيارفة، فكان الصائغ يحفظ الأموال ويقدم لصاحبها وثيقة إيداع، يتم تداولها بين المدن والأقاليم حتى أن الصياغ والصيارفة كانوا يتعاملون بهذه الوثائق وسميت (النقود التمثيلية) وكانت التصفية تتم في نهاية كل عام. أما في العصور الوسطى فكان كهنة المعابد واليهود يقومون بتمويل التجارة والزراعة، قبول الودائع ومبادلة العملات،

كما أنهم كانوا يطبقون سعر فائدة مقابل عملية الإقراض، وكان للحروب الصليبية دورا في تدفق المعادن النفيسة من آسيا وإفريقيا إلى أوروبا ما أدى إلى انتعاش الصيرفة في أوروبا. ويشير الباحثون إلى أن تاريخ نشأة البنوك الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية

[1] – رميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي –دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004،2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2022/2021 ص ص 3-4.

عام 1157 تلاه بنك برشلونة عام 1401، بنك ريالتو عام 1587 بمدينة البندقية ثم بنك أمستردام سنة 1609 والذي يعتبر النموذج الذي أخذته معظم البنوك الأوروبية بعد ذلك مع مراعاة ما أملته اختلافات الظروف والأحوال بين دولة وأخرى، ومن بين هذه البنوك نجد بنك هامبورغ بألمانيا سنة 1619، بنك إنجلترا سنة 1694، وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون سنة 1800 ،ثم انتشرت البنوك بعد ذلك في أمريكا وغيرها من بلدان العالم. إذا مع توالي التطورات المالية وتسارعها خلال عقود الفترة الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين.

أصبح العمل البنكي يشكل صناعة كاملة، وهكذا نشأت البنوك وتطورت باعتبارها مؤسسات وظيفتها الرئيسية تقترض لتقرض، ذلك ما خول لها تسهيل المعاملات الاقتصادية فتنوعت وظائفها وتعددت خدماتها مع الزمن إلى أن أصبحت على شكلها الحالي. هذا وقد ساهم تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية إلى تنوع وتعدد العمليات البنكية، مما استدعى وجود أنواع مختلفة من البنوك.

المطلب الثاني: تعريف البنوك التجارية

قبل التطرق إلى تعريف البنوك التجارية نعرف أولا البنك:

أولا: تعريف البنك

ترجع كلمة بنك (Banque, Bank) إلى أصل الكلمة الفرنسية "Banque" وإلى أصلا لكلمة الإيطالية "banco "وتعني هاتان الكلمتان صندوقا متينا لحفظ النفائس chest وكذا مقعدا طويلا لشخصين أو أكثر banch" فالكلمة chest تعبر عن المكان الذي يحتفظ فيه بكل ما هو ذو قيمة، أما الكلمة "banco" فهي تعبر عن المكان الذي يتم فيه تغيير النقود وسداد قيمة السلع والخدمات.[1]

كما أنه هناك من يرجعها إلى أن تجار النقود كانوا يجلسون في الأسواق وأمامهم منضدة " banco" لمزاولة أعمالهم وتعني مصطبة، ففي البداية كان يقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى ليقصد بها المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات وبالنهاية أصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[2]

أما في اللغة العربية فيقال صرف وصارف واصطرف الدنانير، بدلها بدراهم أو دنانير سواها، والصراف والصيرف والصيرفي وجمعها صيارفة، هو بياع النقود بالنقود بنقود غيرها، والصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، والمصرف كلمة محدثة وجمعها مصارف وتعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض أو الإقراض.[3]

---

[1] −Dictionnaire de l'économie : A-Z Larousse Le monde, 2000 – p 87

[2] – مدحت محمد العقاد، النقد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت،1999م، ص 61.

[3] – خالد أمين عبد اللّه، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 18.

ثانيا: تعريف البنك التجاري:

لقد أوردت كتب الاقتصاد والنقود والبنوك عدة تعاريف للبنوك التجارية أبرزها:

- البنك التجاري هو "المنشأة أو الشركة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد والهيئات (الأشخاص المعنويين) تحت الطلب أو لأجل، وتستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات والقروض لغرض الربح."[1]

- "البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية هدفها الرئيسي هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع وهي في الغالب ما تكون مملوكة من طرف الأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة."[2]

- "البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل."[3]

- "البنوك التجارية هي المؤسسات التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج".[4]

- ويعرف "قانون النقد والقرض 10/90الصادر في 14أفريل1990فيمادته11البنكعلى أنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقوم بتقديم المعطيات البنكية وتتلقى أموال الجمهور لتقوم بتوزيعها عن طريق القروض وأيضا تقديم وتسهيل سبل الدفع.[5]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع بمختلف أنواعها وإعادة إقراضها، إضافة إلى تقديمها لجملة من الخدمات بهدف تحقيق الربح، كما أنها تساهم في الحياة الإقتصادية من خلال تمويلها لمختلف المشاريع التنموية بما يتماشى مع أهداف السياسة النقدية.

المطلب الثالث: خصائص وأهمية البنوك التجارية

أولا: خصائص البنوك:

تتسم البنوك التجارية بالعديد من الخصائص والتي يمكن استخلاص معظمها من التعاريف المذكورة سابقا، وذلك كما يلي[6]:

✓ البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل البنكي لأي بلد بعد البنك المركزي؛

---

[1] – سليمان بودياب، اقتصاد النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ،1994ص113.

[2] – مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطبع والنشر، لبنان، 1981، ص193.

[3] – حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2002ص 206.

[4] – المرجع السابق، ص 206.

[5] – قانون النقد والقرض 10/90المؤرخ في 14 افريل 1990.

[6] – رميسة كلاش، مرجع سابق، ص 8.

✓ تعدد البنوك التجارية بقدر اتساع السوق النقدي، النشاط الاقتصادي وحجم المدخرات على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز البنكي لكل بلد؛

✓ قيام البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه في الإشراف، الرقابة والتوجيه؛

✓ اعتبار البنك التجاري مؤسسة مالية ربحية تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح من خلال المتاجرة في النقود؛

✓ قيام البنوك التجاري بقبول الودائع بمختلف صورها، وتشكل الودائع الجارية المصدر الأكبر من مصادر أموالها، كما أنها تمنح أنواع مختلفة من القروض.

✓ قيام البنوك التجارية بعملية اشتقاق الودائع لتوليد ودائع جديدة لم تكن موجودة أصلا وزيادة الحجم المعروض من النقود.

ثانيا: أهمية البنوك التجارية:

عرف التاريخ الاقتصادي المؤسسات المالية والمصرفية بعدما تم اكتشاف النقود وأنتشر استخدامها، ولقد تطور دور البنوك التجارية بتطور النشاط الاقتصادي وزيادة وعي الجمهور بأهميتها وبالمنافع الناشئة عن وجودها، فالبنوك التجارية تعتبر المرفق الرئيسي في الحياة الاقتصادية على الصعيدين التنموي والاستثماري فهي ملجأ لأموال المودعين الذين يملكون فوائض نقدية، وملجأ المستثمرين والمنتجين الذين يحتاجون لتلك الأموال لاستخدامها في عملياتهم الاستثمارية أو الإنتاجية، وتلعب البنوك التجارية أيضا دوراها ما في حركة النشاط الاقتصادي منخلا لتأثيرها المباشر في حجم التسهيلات الائتمانية التي تقدمها وبالتالي في مقدار عرض النقود في الاقتصاد وتأتي أهمية هذا الدور للبنوك في التأثير على عرض النقود بسبب ما تحدثه التغيرات في حجم النقود من تأثيرات مباشرة على مستويات البطالة والتضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، وهي جميعها متغيرات تشك لأهداف مباشرة للسياسة الاقتصادية. وتمثل البنوك التجارية الركيزة الأساسية لتطبيق أدوات السياسة النقدية، التي تطبقها الدولة من خلال بنوكها المركزية، حيث تستخدم البنوك المركزية أسعار الفوائد المدينة والدائنة ونسبة الخصم والنسب المفروضة على الاحتياطات الإلزامية، والنسب المالية الرقابية في التأثير على حالات الاقتصاد من كساد أو رواج أو تضخم.[1]

كما أن وجود البنوك التجارية يؤدي إلى جانب ما تقدمه من أهمية إلى تحقيق نمو اقتصادي ناتج عن تفاعل المؤسسات المالية التجارية من جانب، والمتعاملين معها من جانب آخر حيث تعمل على تسهيل معاملات التجار والمستثمرين وتوظيف أعداد كبيرة من الموظفين فيها وفيا لمؤسسات التي تستفيد من خدماتها وكذلك تقوم من خلال زيادة إنتاجيتها وربحيتها إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة وزيادة القيمة السوقية لأسهم ملاكها.[2]

[1] – لعراف زهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية–دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019–2020، ص 13 .

[2] - المرجع نفسه، ص 14.

المبحث الثاني: وظائف البنوك التجارية وأنواعها

أدت البنوك ولازالت تؤدي دورا مهما في التطور الإقتصادي والإجتماعي، إذ أن نمو الإقتصاد في أي دولة مرتبط ببقاء البنوك العاملة بها، وتعتبر البنوك التجارية الركيزة الأساسية للمنظومة الإقتصادية فمن خلال هذا المبحث سنحاول عرض وظائف البنوك التجارية بالإضافة إلى أنواعها وأهدافها.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف عموما إلى قسمين: الوظائف التقليدية، والوظائف الحديثة.

أولا: الوظائف التقليدية:

تتمثل في الوظائف التالية:[1]

- ✓ فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها؛
- ✓ تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي:
  - منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية؛
  - تحصيل الأوراق التجارية وخصمها؛
  - التعامل بالأوراق المالية من أسهم والسندات بيعا وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛
  - تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية؛
  - تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
  - التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية؛
  - تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛
- ✓ المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة؛
- ✓ تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة.

ثانيا: الوظائف الحديثة:

منذ نشأة البنوك التجارية وهي تعمل على تحسين وتطوير خدماتها حيث لم تكتف بقبول الودائع ومنح الائتمان فقط بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، لتقوم بـ:[2]

1. إدارة محافظ الإستثمار: حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء، وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار .....إلخ.

---

[1] - محمد مصطفى السنهوري ،إدارة البنوك التجارية ،الطبعة الأولى ،دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،مصر 2013 ، ص ص 84 ،85.

[2] - حورية حمني ،أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 23 .

2. خصم الأوراق التجارية وتحصيلها: فقد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يجعلهم يضطرون إلى اللجوء إلى البنوك التجارية قصد خصمهم لتلك الأوراق مقابل عمولة، هذه الأخيرة تعتبر بمثابة المقابل الذي يتحصل عليه البنك نتيجة تحويل الخطر إليه.

3. تمويل العمليات التجارية الخارجية: حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية والتحويلات العادية.

4. التعامل بالعملات الأجنبية: حيث تتم عمليا شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم اجلا، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، إذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدود ولأغراض معينة كالدراسة أو العلاج .....إلخ.

5. تقديم الدراسات والإستشارات لحساب الغير: حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكدا طريقة السداد وتواريخها.

6. تحصيل الشيكات: حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي .....إلخ.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية وأهدافها

أولا: أنواع البنوك التجارية:

يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى عدة أنواع وفقا للمعيار المستخدم في التصنيف على النحو التالي:

1. البنوك التجارية وفقا لمعيار نمط الملكية:

حسب هدا المعيار يمكن تقسيم البنوك التجارية إلى ثلاثة أقسام وهي:[1]

أ. بنوك الملكية العامة: وهي البنوك التي تملكها الدولة، وتملك كامل رأس مالها وتشر فعلى أعمالها وأنشطتها، كالبنوك المركزية، البنوك الوطنية، البنوك الصناعية، بنوك التنسيق، البنوك المتخصصة) أي متخصصة في مجال معين (مثل البنك العقاري والبنك الزراعي).

ب. بنوك الملكية الخاصة: هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنوي ينوي تولي ادارة شؤونها ويتحمل كافة مسؤولياتها القانونية والمالية إزاء الدولة.

[1]- عليوة مريم، كيروان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي –وكالة جيجل–، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، 2020/2019، ص 6.

ج. بنوك الملكية المشتركة: هي البنوك التي تشترك في ملكياتها وإدارتها كل من الدولة والأفراد. ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هده البنوك فإنها تعمد إلى امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم والسياسات المالية والاقتصادية للدولة.

2. البنوك التجارية وفقا لمعيار الجنسية:

تقسم البنوك التجارية وفقا لمعيار الجنسية إلى ثلاثة أقسام وهي:[1]

- ✓ **البنوك الوطنية:** وهي البنوك التي تكون ملكا للدولة الجزائرية.
- ✓ **البنوك المشتركة:** وهي البنوك التجارية التي تكون ملكيتها مشتركة (ملكية وطنية وملكية أجنبية).
- ✓ **البنوك الأجنبية:** وهي البنوك الأجنبية التي تنشط داخل التراب الوطني.

3. البنوك التجارية حسب فعاليتها:

تنقسم البنوك حسب فعاليتها إلى بنوك ودائع وبنوك الأعمال:[2]

أ. بنوك الودائع: عرف القانون الفرنسي لعام 1945بنوك الودائع بأنها تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين، وتنحصر فعالية هده البنوك في الأعمال القصيرة الأجل، في حين تترك الأعمال ذات الأجل المتوسط أو الطويل إلى غيرها من البنوك وهي تتميز باتصالها بجمهور كبير من الناس، وهم المدخرون العاديون حيث تفتح لهم حسابا خاصا هو حساب الودائع أو حساب الجاري.

ب. بنوك الأعمال: وهي البنوك تهدف بصفة خاصة إلى تقديم العديد من التسهيلات الإئتمانية لكبار رجال الأعمال والشركات الصناعية، وهي تقوم بالإصدار الأوراق المالية نيابة عن عملائها وتستفيد من الودائع المختلفة التي تحصل عليها من الأفراد والشركات، في استثمارها لفترات متوسطة وطويلة الأجل، ودلك بإقراضها للغير مقابل معدل فائدة يغطي المخاطرة ومصاريف الإدارة.

4. البنوك حسب الحجم نشاطاتها

ويمكن تقسيمها إلى:[3]

أ. بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب. بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لجدب أكبر عدد منهم، وتتميز هده البنوك بما تتميز به من متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل مع الأفراد، وبدلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

---

[1] - المرجع نفسه، ص 7.

[2] - المرجع نفسه، ص 7.

[3] - المرجع نفسه، ص 8.

5. البنوك ذات الفروع

هي تلك البنوك التي يتم فيها العمليات المصرفية من خلال فروع في كافة الأنحاء العامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل العامة التي ينص عليها في لائحة البنك وبصفة خاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل التجارية وتقديم الائتمان قصيرة الأجل ومتوسط الأجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي[1].

6. بنوك السلاسل

نشأت هذه البنوك مع نمو حجم البنوك مع نمو حجم البنوك التجارية، ونمو حجم الأعمال التي تمولها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تقوم بنشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والوحدات بعضها ببعض.[2]

7. بنوك المجموعات:

هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتملك معظم رأس مالها، وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري أي هي مجموعة من البنوك متكتلة في مجموعة واحدة.[3]

8. البنوك الفردية:

هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص وتقتصر في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز عن باقي البنوك بأنها توظف أموالها في أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، أي التوصيلات قصيرة الأجل ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة الأجل أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها. 3

9. البنوك المحلية:

هي البنوك التي تباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة، قد تكون محافظة أو ولاية أو حتى مدينة، وتخضع للقوانين المحلية فقط.

ثانيا: أهداف البنوك التجارية:

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أهداف هامة تميز البنوك الّتجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال، هذه الأسس تكتسي أهميتها من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك الّتجارية المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

[1] - المرجع نفسه، ص 9.
[2] - المرجع نفسه، ص 9.
[3] - نفس المرجع في الصفحة السابقة، ص 9.

1. الربحية: يسعى البنك كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والإستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة، إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به والقروض التي قد يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.[1]

2. السيولة: وهي تمثل مقدرة البنك على الإحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة، بمعنى أنه يكون على استعداد لتلبية طلب السحب في أي لحظة، باعتبار أن الجانب الأكبر من موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر، وعدم القدرة على تلبية طلبات السحب تعني الإفلاس، لهذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعزعة ثقة عملائه، مما قد يدفعهم لسحب ودائعهم وهو ما يعرضه للإفلاس، لهذا على البنك أن يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط، وانما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئة.[2]

3. الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بأنه صغير نسبيا، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن 10% عادة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين، الذين يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للإستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فإذا زادت الخسائر عن ذاك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين، والنتيجة هي إفلاس البنك.[3]

[1] - مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998، ص 139.
[2] - المرجع نفسه، ص 139.
[3] - سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن-عمان،2009، ص 20.

المبحث الثالث: الأداء المالي في البنوك التجارية

نظرا لأهمية الأداء المالي بالبنوك التجارية فإن استخدام المؤشرات والنماذج لأغراض قياس وتقييم أدائها أضحى من الأمور الواسعة الانتشار فلا يمكن تصور أن يتم تحليل بيانات أداء المنظمات ومراكزها المالية دون استخدام النسب والمؤشرات وهذا ما سيتم عرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: ماهية الأداء المالي

أولا: مفهوم الأداء المالي:

يعد مفهوم الأداء المالي من أكثر المفاهيم الإدارية شمولا وعمقا إذ يتسع على جملة من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح الشركات أو فشلها لأنه يرتبط بجوانب مهمة من حياة الشركات، لذا فإننا نجد أن هذا المفهوم ليس حديثا خصوصا لارتباطه الوثيق بهيكل الرقابة وقد سعت الشركات قديما وحديثا لتحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية والتي تمت صياغتها حديثا لديمومة الشركة واستمرارها في الحياة الاقتصادية، خصوصا في ظل التحديات التي تواجهها من المنافسة المحلية والأجنبية بسبب العولمة وتحرير التجارة الخارجية وكذا استخدام تقنية المعلومات والاتصالات، فضلا عن البحث عن أساليب معاصرة تنسجم مع التطورات العالمية الحاصلة، الأمر الذي استدعى الاهتمام بالبنوك ورفع مستوى أدائها. وقد تطور مفهوم الأداء المالي بتطور الإدارة المالية إذ كان يقتصر على:[1]

- ✓ التسويق في الستينات؛
- ✓ المبادرات الخاصة بالجودة في السبعينات؛
- ✓ خدمة الزبون في الثمانينات؛
- ✓ تقييم الأداء في نهاية التسعينات والعقد الأول من القرن الجديد.

– ويعرف كل من (Miller et Bromily) الأداء المالي على أنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.[2]

– كما يعرفه J.PIERRE على أنه مدى قدرة المسيرين على تحقيق أهدافهم وذلك من خلال نمو معدل السنوي للمبيعات وتحقيقهم لنسب مالية معينة، وعرفه كل من (Robins et Wiersema) على أنه انعكاس لقدرة منظمات الأعمال وقابليتها على تحقيق أهدافها.[3]

بالرغم من الاختلاف في تحديد مفهوم الأداء بسبب الاختلاف في المعايير والمقاييس التي تتعمد في دراسة الأداء وقياسه من طرف المدراء والمؤسسات؛ إلا أن أغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح

[1] - رمضاني زينب، مومني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود مالية جامعة الجزائر 03، سنة 2019/2018، ص 5.

[2] - المرجع نفسه، ص 5.

[3] - عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009–2016)، مجلة الباحث، 3613–1112 2018/ (01) 18 ISSN، ص 551.

الذي تحققه المؤسسة في تحقيق أهدافها. كما أن مصطلح الأداء يتكون من عنصرين أساسين هما مستوى الفعالية ودرجة الكفاءة وهما عاملين مهمين لتقييم مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، والذي يعرفهما Vincent planuchet كالتالي:[1]

- ✓ **الفعالية:** هي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصل إلى النتائج المرتقبة؛
- ✓ **الكفاءة:** هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة يعرف الأداء المالي على أنه "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".

ويعد الأداء المالي للبنك وسيلة مهمة لتشخيص نقاط الضعف والقوة في أداء وأنشطة البنك المختلفة والتي تهدف لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة والكفيلة بتحقيق البنك للإيرادات والأرباح وإبقائه في سوق المنافسة.[2]

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعتبر موضوع تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية في البنوك التجارية من بين المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين، حيث يتيح استخدامه معرفة ما تم تحقيقه من طرف البنك التجاري مقارنة بما هو متوقع ومن ثم تحديد الاختلالات ومعالجتها.

– يعرف قياس الأداء المالي بصفة عامة بأنه": تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول الحسابات، الجداول الملحقة، ولكنه دون جدوى إن لم يأخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح".[3]

أما في البنوك التجارية فيعرف على أنه:

– "العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للبنوك."[4]

– "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها للوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة معينة".[5]

---

[1] - عبد الوهاب دادن، ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006– 2012، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014، ص24.

[2] - فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 2009 –2014، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال المجلد 13، العدد 4 ،2017، ص 465.

[3] - رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص 73.

[4] – المرجع نفسه، ص 73.

[5] - المرجع نفسه، ص 73

– " تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم البنك".[1]

وتقييم الأداء المالي عملية مهمة وضرورية لمعرفة مدى تحقيق البنك لخططه وأهدافه، وهي ركن مهما للعملية الرقابية. وتتبع أهمية تقييم أداء البنوك من عدة نواحي أبرزها أنه يشكل أساساً لقياس مدى نجاح البنك ومدى سعيه لمتابعة نشاطه لتحقيق أهدافه، وأنه يوفر نظام معلومات لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ولا بد أن تأخذ عملية تقييم الأداء الناجحة بعين الاعتبار ثلاث ركائز أساسية هي:[2]

1. **الاقتصاد في استخدام الموارد:** وهي مدى كفاءة البنك في الحصول على الموارد الاقتصادية الجيدة بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يتطلب وجود نظام رقابي فعال داخل البنك.
2. **الكفاءة:** والتي تعكس مدى نجاح البنك في استخدام أقل كمية من المدخلات لإنتاج أكبر قدر من المخرجات.
3. **الفاعلية:** والتي تعكس مدى تحقيق البنك لأهدافه الرئيسة والفرعية، ومدى انسجام الأهداف المحققة والأساليب المتبعة في تحقيقها مع الأهداف المخطط لها، واكتشاف الانحرافات وأسبابها وسبل تصحيحها وتلافيها في المستقبل.

ثالثا: أهداف تقييم الأداء المالي:

يوجد عدة أهداف لتقييم الأداء المالي من أهمها:[3]

- ✓ الوقوف على مستوى أداء المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- ✓ الكشف عن الخلل والضعف في نشاط المنشأة وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة وتصحيحها؛
- ✓ تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المنشأة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به، وذلك من خلال قياس أعمال كل قسم من الأقسام وتحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام من اجل رفع مستوى أداء المنشأة؛
- ✓ الوقوف على مستوى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل ونوعية جيدة؛
- ✓ تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء وذلك بالإعتماد على نتائج تقييم الأداء لكل منشأة في قطاع معين وصولا إلى التقييم الشامل.

[1] – حمودي يمينة، دريد سلمى، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMELS دراسة حالة بنك الخليج الجزائر (AGB) خلال الفترة 2017-2013، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2018-2019، ص 8

[2] – فوزان عبد القادر القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 465.

[3] - حمودي يمينة، دريد سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 8.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

أولا: مؤشرات الربحية:

الربحية عبارة عن علاقة بين الأرباح التي حققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، وتأتي أرباح البنوك من مصادر عديدة أهمها الائتمان، والربح هو فائض الأموال نتيجة طرح المصروفات من إيرادات عمليات البنك.[1]

هناك العديد من المؤشرات التي تستخدم في قياس ربحية البنك، ونذكر منها مايلي: [2]

1. العائد على الأصول: يوضح هذا المؤشر كل دينار من الأصول كم حقق من ربح، لذا فارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على الإدارة المثلى للأصول والتوظيف الكفء للمصادر المالية عن طريق المفاضلة المدروسة والممتازة لأوجها لاستخدامات الأكثر ربحية.

كما يظهر هذا المؤشر قدرة البنك على الحصول على ودائع بتكلفة معقولة واستثمارها في استثمارات مربحة ويحسب معدل العائد على الأصول بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي الأصول وتكون على شكل نسبة مئوية، وتعد النسبة المثالية أكبر من 1%.

2. العائد على حقوق الملكية ROE: هو مقياس الأداء الداخلي لقيمة المساهمين، وهو إلى حد بعيد المقياس الأكثر شيوعا للأداء، لأنه يقترح تقييما مباشرا للعائد المالي لإستثمار المساهم، أي أن حسابه متاح بسهولة للمحللين بالاعتماد فقط على المعلومات العامة، ويسمح بالمقارنة بين البنوك المختلفة. كما وتقوم هذه النسبة بقياس العائد المتحقق على استثمار أموال المالكين، كما تقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموالهم وتعد معيارا لتعظيم الثروة.

فكلما كان العائد على حقوق الملكية أعلى كلما دل ذلك على أنا لأداء الإداري (إدارة الأصول والخصوم) في البنك أفضل ومعدل كقد يكون العائد المرتفع على حقوق الملكية ناتجًا عن الديون (الرافعة المالية) أو العائد المرتفع على ويحتسب معدلا لعائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح الوارد في قائمة الدخل على متوسط إجمالي حقوق الملكية، وتعتبر النسبة المثالية لمعدل العائد على حقوق الملكية أكبر من 15%.

ثانيا: مؤشرات السيولة:

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان لإدارة المصرف والمودعين والملاك والمقرضين، إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون في شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من المودعين

[1] - عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018، ص 282.

[2] – كحول محمد يزيد، بودشيشة ريمة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة، دراسة إحصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة 2016–2019، جامعة باجي مختار عنابة، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21، العدد 02، 2021، ص ص 138–139.

قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الإقراض والاستثمار. وهناك العديد من مؤشرات السيولة من أهمها:[1]

نسبة الاحتياطي القانوني = (الأرصدة لدى البنك المركزي /إجمالي الودائع)100

نسبة السيولة القانونية = [(النقدية +شبه النقدية) / إجمالي الودائع] 100

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = [(النقدية +المستحق على المصرف) / إجمالي الموجودات]

ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال:

تعمل البنوك التجارية على أن تكون لها رؤوس أموال كافية لتغطية احتياجات من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات.[2] .

ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوات الإصدار. ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم ومتميز للبنك. وتضم مؤشرات ملاءة رأس المال عدة أنواع، من أهمها:[3]

- ✓ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول؛
- ✓ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع؛
- ✓ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض؛
- ✓ خطر الائتمان.

رابعا: مؤشرات توظيف الأموال:

تهدف هذه المؤشرات للحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار سياساته الائتمانية، وسياسة استخدام الأموال. ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة، ما يأتي:[4]

- ✓ معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع؛
- ✓ معدل إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات؛

---

[1] - حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أدائها وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2012، ص ص 59-60.

[2] – نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة،2017-2018، ص 44.

[3] - المرجع نفسه، ص 45.

[4] – نادية سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 45.

- ✓ معدل توظيف الموارد؛
- ✓ معدل إقراض الموارد؛
- ✓ معدل العائد على إجمالي محفظة القروض.

المطلب الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي

توجد العديد منا لنماذج التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، نذكر من بينها نموذج العائد على حقوق الملكية والذي يعد النموذج الأمثل لتقييم الأداء الكلي للبنك عن طريق قياس مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك والعائد الذي يحققه، ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة، بالإضافة إلى نموذج التقييم المصرفي الأمريكي.CAMELS حيث تعد هذه النماذج الأكثر استخداما في تقييم الأداء المالي للبنوك.

أولا: نموذج العائد على حقوق الملكية:[1]

وهو نموذج من نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك استنتجه دافيد كول سنة 1972 وهو يعتبر مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العوائد والمخاطر، وهو نموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر حجم أرباح البنك بمخاطر تم اختيارها، وبالتالي تحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر من أجل تعظيم الربح.

يتم بناء هذا النموذج بالاعتماد على مجموعتين، حيث أن المجموعة الأولى تتعلق بتقييم الأجزاء المكونة لعائد البنك على حقوق المساهمين وتحديد الأنشطة المالية التي تساهم أكثر في إحداث تغيرات في مستوى العائد على حقوق المساهمين، وذلك من خلال نموذج (DuPont) أو نموذج الربح الاستراتيجي كما يتم تسميته في بعض المراجع.

نموذج DuPont ذو قيمة كبيرة لأنه لا يريد فقط معرفة ماهية العائد، بدلا من ذلك يتيح معرفة المتغيرات المحددة التي تسبب العائد في المقام الأول، وبقياس تلك المتغيرات الأساسية وتسليط الضوء عليها يصبح من السهل استهدافها، تطوير سياسات البنك لتحسين أو تعديل ما يمكن تحسينه.

حيث في عام 1920 تم تطوير نموذج DuPont من طرف شركة ديبون الأمريكية، حيث في بادئ الأمر اقتصر على قياس معدل العائد على الأصول من خلال اشتقاقه لنسبتين) نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات ونسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات (ليتحول من نموذج معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة تتعلق بمضاعف الرفع المالي، وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية، إذا نموذج DuPont هو عائد موسع على معادلة حقوق الملكية ، ويتم التعبير عليه كما هو موضح في المعادلة التالية:

معادلة نموذج Dupont = هامش الربح * معدل دوران الأصول * الرفع المالي

هامش الربح = النتيجة الصافية / إجمالي المبيعات.

[1] – رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص ص 96-97.

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات/ إجمالي الأصول.

الرفع المالي = إجمالي الأصول / حقوق الملكية.

أما المجموعة الثانية، فتتضمن المخاطر التي تواجه البنوك عند أدائها لأنشطتها والتي يعبر عنها بنسبة واحدة أو عدة نسب، ومن بين هذه المخاطر نجد: مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل.

الشكل الآتي يوضح هذا النموذج:

الشكل رقم (02-01): نموذج العائد على حقوق الملكية

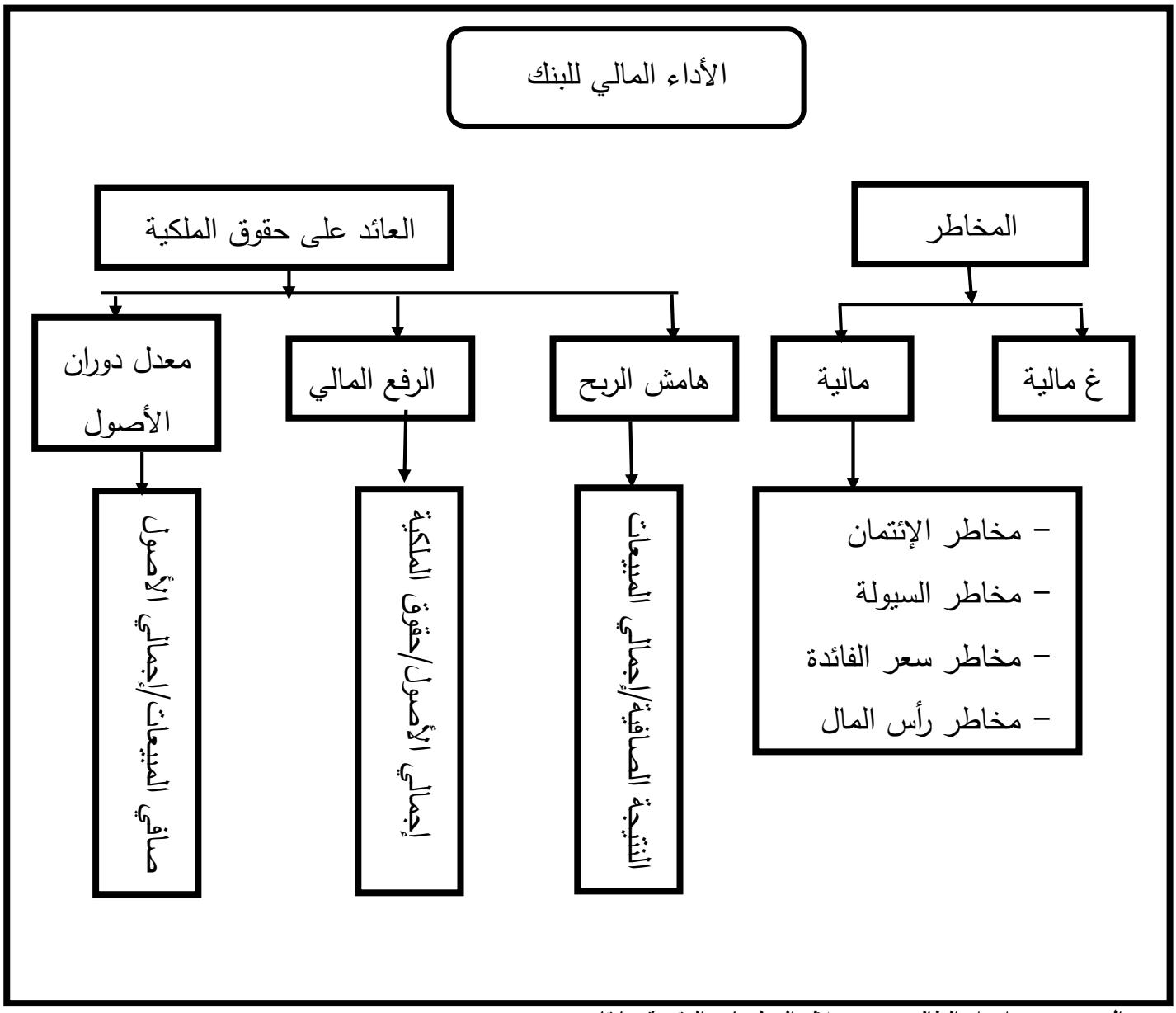

المصدر: من إعداد الطالبتين من خلال المعلومات المقدمة سابقا.

ثانيا: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA1):[1]

يعد من أهم المقاييس التي تسمح بتقييم الأداء "وهو مقياس للربح المبني على المفهوم الاقتصادي والذي يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال لجميع مصادر التمويل" تم طرح مصطلح القيمة الاقتصادية المضافة في منتصف القرن العشرين في إطار صيغ ومفاهيم مختلفة من بينها الدخل المتبق(Résiduel Income) ، ويعد تطوير هذا المقياس من طرف شركة (Stewart Com) أداة متكاملة للربط بين الأداء لخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين.

يحسب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$EVA = NOPAT - WACC \times I$$

حيث:

- EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.
- NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة.
- WACC: كلفة رأس المال.
- I : مبلغ الاستثمار.

إذا كانت نتيجة القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من الصفر معناه أن كلفة الاستثمار سوف تزيد من تأثيرها الايجابي على ثروة المساهمين من خلال تأثيرها في أسعار الأسهم السوقية، أما إذا كانت النتيجة سالبة معناه أن كلفة الاستثمار أكبر من الربح التشغيلي والأثر السلبي لهذا المقدار يتجلى واضحا على القيمة السوقية للسهم وبالتالي على ثروة المساهمين.

وقد قدمت شركة ستورت (Stewart) إضافات جديدة على معيار القيمة الاقتصادية المضافة ووفقا لتصورات شركة ستورت فإن هذه التعديلات تكون كما يلي:

[1] - رمضاني زينب، مومني، امكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 3، سنة 2018-2019، ص ص52-53.

صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب
+ الزيادة في مخصص الديون المعدومة
+ الزيادة في كلفة البحث والتطوير
+ الزيادة في احتياطي تقييم المخزون
+ إطفاء شهرة المحل
+ الخسائر غير العادية
+ الأرباح غير العادية
– كلفة الاستثمار
القيمة الاقتصادية المضافة

وبالتالي تحسب (EVA) كما يلي:

$$EVA = NOPATA - WACC \times I$$

- NOPATA: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة (المعدل).

يتضح من مفهوم القيمة الاقتصادية أن هناك ثلاث عناصر أساسية لحسابها:

- ✓ صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة
- ✓ القيمة الدفترية رأس المال المستخدم في بداية السنة.

المتوسط الموزون لكلفة رأس المال ويحسب كما يلي:

$$WACC = (D/D+E)Kd\ (1-t) + (E/(D+E))\ Ke$$

حيث:

- D: القيمة الدفترية للديون ذات الفائدة.
- E: القيمة الدفترية لحق الملكية.
- T: نسبة ضريبة الدخل .
- Kd: معدل الفائدة على الديون قبل الضريب.
- Ke: تكلفة الأموال الخاصة.

وما يعاب على هذا النموذج أن هناك مؤسسات يصعب عليها تطبيق هذا النموذج مثل المؤسسات المالية والشركات الحديثة جدا، كما أنه يركز على الاستخدام الكفء لرأس المال غير أنه لا يعتبر الهدف الأسمى للمؤسسات وإنما هنالك أهداف أخرى مهمة للابتكار وتوجيه الاستراتيجيات، فضلا عن أرقام الدراسة تمثل فترا ت سابقة وليست لاحقة ولا تأخذ بعين الاعتبار مفهوم التدفقات النقدية المستقبلية فهو يعتمد على النتيجة الصافية للدورة الحالية فقط.

ثالثا: نموذج CAMELS:

يعد نظام CAMELS من أهم أنظمة التصنيف المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة البنوك، ويعود تاريخ هذا النظام إلى شهر تشرين الثاني من عام 1979 حيث استخدمه أول مرة المجلس الاتحادي الأمريكي لفحص المؤسسات المالية، بعدها تم اعتماد هذا النظام من المجلس الاتحادي الوطني لإدارة الائتمان (NCUA) في الولايات المتحدة الأمريكية في أكتوبر عام 1987.[1]

وقد دعا البنك الفدرالي إلى ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور، وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية. وقد كشفت نتائج التقييم حسب هذا النموذج أوجه الخلل بالمصارف الأمريكية ومدى تحديد سلامتها المصرفية، وكانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعا.[2]

وترجع تسمية هذا النموذج بـ CAMELS إلى الحروف الأولى للترجمة الإنجليزية للمصطلحات التالية[3]:

- ✓ C–Adequacy Capital: بمعنى كفاية رأس المال (لحماية المودعين وتغطية المخاطر).
- ✓ A–(AssetQuality): بمعنى جودة الأصول (جودة المنتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها).
- ✓ M–(Management): بمعنى كفاءة الإدارة (مستوى كفاءة الإدارة وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي).
- ✓ E–(Earning): بمعنى الربحية (مدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال).
- ✓ L–(Liquidity): بمعنى السيولة (سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بإلتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة.
- ✓ S–(Sensibility to marketrisks): بمعنى الحساسية لمخاطر السوق.

ويمكن تلخيص هذه العناصر في الشكل التالي:

---

[1] - فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMEL: دراسة على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009–2014، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 4، 2017، ص 466.

[2] - المرجع نفسه، ص 467.

[3] - دحدوح نجيب، أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص علوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2021/2020، ص 127.

الشكل رقم (02-02): مؤشرات النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS

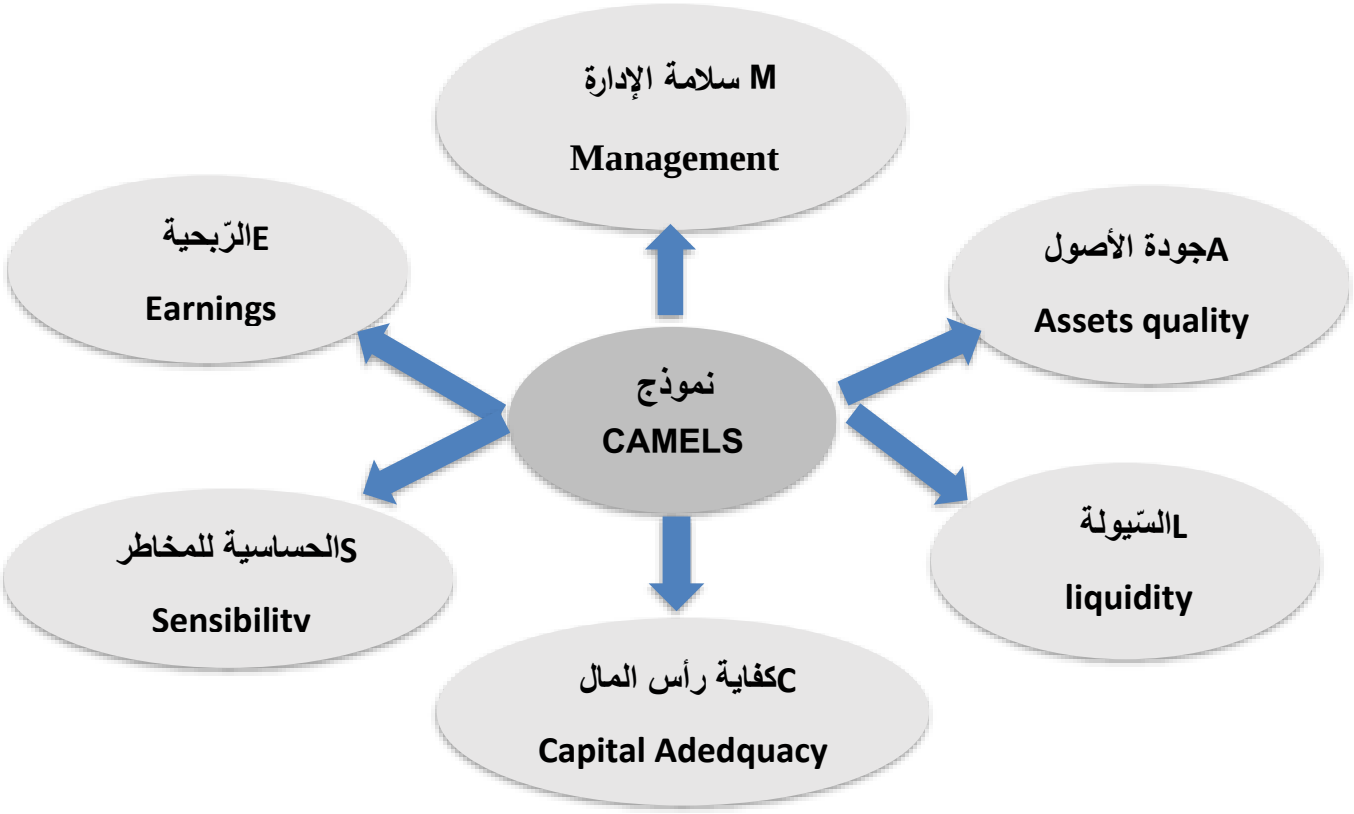

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على المعطيات السابقة.

- **فلسفة نموذج CAMELS:**

يعتبر نموذج الإنذار المبكر CAMELS أداة للرقابة المصرفية المكتبية، ويعتمد على تحليل العوائد الربع سنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي، ومن تم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها، وهو مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه وبالتالي وسيلة رقابية مباشرة تتم عن طريق التفتيش الميداني وتعتمد عليه السلطات الرقابية في أمريكا لاتخاذ قراراتها.

وبموجب هذا المعيار يعطي كل بنك تجاري تصنيفا مجمعا مبنيا على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية، حيث ان تقييم هذه العناصر يأخذ بعين الاعتبار حجم البنك ومخاطر البنك الكلية وهذا التصنيف مبني على خمس درجات حيث يشير كل تصنيف إلى مستوى معين من الأداء كما يلي[1]:

[1] - دحدوح نجيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 129-130.

1.تصنيف قوي: يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا توجد لديه أية نقاط ضعف، وكذلك تكون البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوكا قوية وعندها القدرة على مقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الإقتصادي، وتكون أيضا هذه البنوك ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة، وبالتالي فإن هذه البنوك تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية.

2.تصنيف مرضي: إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة، ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الإقتصادية، وتلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالأنظمة والقوانين، وتكون إدارة المخاطر لدى هذه البنوك إلى حد ما مرضية مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد هناك قلق ذو أثر مادي من قبل السلطات الرقابية وبالتالي فإن تدخل هذه السلطات يكون عادة محدود وغير رسمي.

3.تصنيف متوسط: تشكل البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة قلق للسلطات الرقابية بسبب أن هذه البنوك تعاني من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح ما بين متوسطة إلى حادة، ويمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف ضمن إطار زمني محدد، أما إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم البنك ودرجة تعقيدات أنشطتها وكذا حجم مخاطرها، كما أن هذه البنوك تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية، وإن فشلها غير مؤكد في ظل سلامتها ومتانتها.

4.تصنيف حدي: إن البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير امنة وغير متينة وتكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرض ،كما أن إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطره ،وتتطلب هذه الأمور رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الاحيان طلب منها القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع، وتشكل هذه البنوك نوعا من التهديد لمؤسسات ضمان الودائع، كما أن احتمال الفشل في هذه البنوك كبير جدا إذا لميتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل جيد.

5.تصنيف غير مرضي: البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير أمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء، وضعف كبير في إدارة المخاطر بالنسبة غلى حجم البنك ودرجة تعقيد أنشطته، وحجم المخاطر لديه، وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية، كما ان حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها، ولتصحيحه تحتاج هذه البنوك إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لها الاستمرار، كما تحتاج أيضا إلى رقابة مستمرة وذلك لأن احتمال فشلها يكون كبير جدا.

والجدول التالي يوضح تصنيف البنوك التجارية حسب هذا النموذج.

الجدول رقم (02 -01): تصنيف البنوك التجارية حسب معيار CAMELS

نتائج تصنيف البنك	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1% - 1,4%	1*قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
1,5% - 2,4%	2*مرضي	سليم نسبيا مع بعض القصور	معالجة السلبيات
2,5% - 3,5%	3*معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
3,6% - 4,4%	4*هامشي	خطر قد يؤدي غلى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
4,5% - 5%	5*غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة -إشراف

المصدر: بلعابد سيف الاسلام النوى، دور نموذج CAMEL في تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية -دراسة مقارنة بين القرض الشعبي الجزائري ومصرف السلام خلال الفترة 2016-2020، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد رقم 08، العدد 03، ديسمبر 2022، ص 274.

- **مؤشرات معيار CAMELS:**

وقد اعتمد هذا المعيار على مجموعة من المؤشرات لتقييم وترتيب البنوك الخاضعة لتقدير السلطات النقدية وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:[1]

1. كفاية رأس المال:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في كونها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل أسعار الصرف ومخاطر الإئتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنود خارج الميزانية مثل التعامل مع المشتقات، وتحسب هذه المؤشرات وفق المعادلات التالية:

- ✓ **نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات.**
- ✓ **نسبة رأس المال = رأس المال / الموجودات المرجحة بالخاطر المالية.**
- ✓ **نسبة كفاية رأس المال =رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية.**

2. جودة الأصول:

[1] - حمزة رملي، عمار قرفي، قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS - دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM CH، مجلة دراسات إقتصادية المجلد 8، العدد 1، جوان 2021، ص ص 155 - 156.

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة البنك على التوظيف لما هو متاح لديه من موارد ومدى قدرته على تغطية ما منحه من قروض، وعادة ما تركز تلك المؤشرات على جودة القروض باعتبار النشاط الإقراضي هو النشاط الرئيسي للبنوك، ويمكن تقييم جودة الأصول من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ **نسبة التصنيف المرجح = المخصصات /حقوق الملكية + المخصصات.**
- ✓ **نسبة إجمالي التصنيف =القروض المتعثرة /حقوق الملكية + المخصصات.**

3. جودة الإدارة:

يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي، وتعنى هذه المؤشرات بمستوى ونوعية معرفة مجلس الإدارة كل حسب اختصاصه للتخطيط والتعامل مع المخاطر، مع كفاية أنظمة ضبط الرقابة الداخلية للتعامل مع المخاطر كافة، دقة وتوقيت وفعالية أنظمة المعلومات وأنظمة مراقبة المخاطر، هذا إضافة إلى كفاية أنظمة التدقيق وأنظمة الضبط من أجل تفعيل كفاءة العمليات وعملية كتابة التقارير.

4. إدارة الربحية:

إن انخفاض بسب الربحية يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدة نسب لتقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها، العائد على الأصولROA ، العائد على حقوق الملكية ROE ومعدلات الدخل والإنفاق.

5. السيولة:

تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين وخاصة المودعين، وتعني عموما وجود سيولة نقدية أو جاهزية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد بدون خسائر ،ويتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول، كما تقاس السيولة بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء ،وهي نسبة التوظيف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية، ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع.

6. الحساسية لمخاطر السوق:

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنموذج CAMELS، وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وبالتالي فإن هذا البند يحتاج إلى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية وهناك العديد من العوامل التي يجب اتخاذها بعين الاعتبار عند إجراء التفتيش أهمها:

- ✓ مدى حساسية هيكل الأصول والإلتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم؛
- ✓ مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر؛
- ✓ درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق النقدية؛
- ✓ مدى ملاءمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق؛
- ✓ مدى وجود وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر؛
- ✓ مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.

- سلم القرار لمخرجات نموذج CAMELS:[1]

لا يكفي استخدام المؤشرات لقياس عناصر النموذج حيث يعتمد هذا الأخير على منهج التنقيط لكل عنصر، وبالتالي فإننا نحتاج سلم للتنقيط للحكم على الأداء وفق هذا النموذج .والفئات المحدد لمجال القياس وتنقيط كل فئة مبينة في الجدول المبين أسفله حيث يمكن تقييم البنك وفق التنقيط العام الذي تخرجه عملية التقييم، وهذا التنقيط يتأتى من حساب التنقيط في كل عنصر من عناصر نموذج CAMELS ويعبر التنقيط المدرج لكل فئة من فئات التقييم عن مستوى أداء البنك في كل المكونات فكلما اقترب التنقيط من الواحد كلما اقترب البنك من مستوى الأداء الجيد والعكس صحيح أي كلما اقترب التنقيط من الخمسة كلما كان الأداء ضعيف.

[1] - حمزة رملي، عمار قرفي، مرجع سبق ذكره، ص 160.

الجدول رقم (02-02): سلم القرار لمكونات نموذج CAMELS

	الفئات والتنقيط					
C	**الفئات**	أكبر من 11 %	11%-8%	8%-4%	4%-1%	أقل من 1 %
	الحكم على المؤشر	قوي	ملائم	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5
A	**الفئات**	أقل من 1.5%	3.5%-1.5%	7%-3.5%	9.5%-7%	أكبر من 9.5 %
	الحكم على المؤشر	قوية	مرضية	متوسطة	حدية	غير مرضية
	التنقيط	1	2	3	4	5
M	**الفئات**	أقل من 5%	15%-5%	20%-15%	25%-20%	30%-25%
	الحكم على المؤشر	جيد جدا	جيد	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5
E	**الفئات**	أكبر من 22%	21.99%-17%	16.99%-10%	9.99%-7%	أقل من6.99%
	الحكم على المؤشر	جيد جدا	مرضي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
	التنقيط	1	2	3	4	5
L	**الفئات**	أقل من 60%	65%-60%	70%-65%	80%-70%	أكبر من 80 %
	الحكم على المؤشر	قوي	مرضي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

	التنقيط	1	2	3	4	5
S	الفئات	أقل من 25%	26%-30%	31%-37%	38%-42%	أكبر من 43 %
	الحكم على المؤشر	قوي	مرضي	متوسط	حدي	غير مرضي
	التنقيط	1	2	3	4	5

المصدر: رملي، عمار قرفي، قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS – دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM CH، مجلة دراسات إقتصادية المجلد 8، العدد 1، جوان 2021، ص 160.

خلاصة:

خصص هذا الفصل من الجانب النظري في الدراسة للتعرف على ماهية البنوك التجارية وكذا وظائفها وأنواعها فالبنوك التجارية على اختلاف أنواعها تحتل موقعا مهما في النظام البنكي لأي بلد لأنها تلعب دور الوساطة المالية بين ذوي الفوائض المالية وذوي الحاجة إليها، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع وإعادة استخدامها في شكل قروض مختلفة الآجال.

كما تطرقنا إلى الأداء المالي في هذه البنوك ومؤشرات قياسه، فالأداء المالي للبنوك ما هو إلا آليات وطرق محاسبية تمكن الباحث من معرفة نقاط القوة والضعف في البنك، وبالتالي الاستخدام الأمثل للوسائل المتاحة وبأحسن صورة، أي تدنية التكاليف ورفع العوائد المالية، والوصول إلى الأهداف المرجوة من البنك.

وتقييم الأداء المالي لا يتحقق إلا بوجود مؤشرات ونماذج التحليل المالي، والتي هي أساسه وتتم عملية تقييم الأداء المالي إما بواسطة النسب أم المؤشرات المالية كمؤشرات الربحية، السيولة، التوظيف، ومؤشرات ملاءة رأس المال، أو باستخدام النماذج على غرار نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يقيس العوائد المتحققة من جهة والمخاطر التي يتحملها البنك من جهة أخرى حيث يعد هذا النموذج من أقدم النماذج وأكثرها انتشارا، بالإضافة إلى نموذج القيمة الاقتصادية المضافة ونموذج التقييم المصرفي الأمريكي camels.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في القرض الشعبي الجزائري CPA

تمهيد:

بعد ان تطرقنا في الفصلين السابقين إلى المفاهيم المتعلقة بالمخاطر المالية والبنوك التجارية وكذا تقييم الأداء ومؤشرات قياس الأداء، سنحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري لمؤشر من مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية على الواقع، حيث إخترنا نموذج camel في تقييم أداء البنك محل الدراسة والمتمثل في القرض الشعبي الجزائري CPA.

وللإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة سنتناول في هذا الفصل كل من عينة الدراسة وطريقة جمع وتلخيص المعطيات والتعريف بمتغيرات الدراسة وكيفية قياسها، والأدوات المستخدمة في معالجة المعطيات المجمعة، كما سيتم عرض، تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات**
- **المبحث الثاني: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري**
- **المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

قبل البدأ في تقييم أداء البنك، نوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثلة في مجتمع الدراسة وعينتها، تحديد المتغيرات وطريقة قياسها والأدوات المستخدمة كل هذه الجوانب سوف يتم التطرق إليها من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الطريقة المستخدمة في الدراسة

تناولنا في هذا المطلب فرعين من خلال إختيار عينة الدراسة، وتقديم معلومات مختصرة عن القرض الشعبي الجزائري.

1.عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في القرض الشعبي الجزائري حيث تمحورت حوله دراسة الحالة وذلك بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

2.حدود الدراسة

تنحصر الحدود المكانية للدراسة في بنك القرض الشعبي الجزائري، أما بالنسبة للحدود الزمنية فانحصرت في مدة خمس سنوات من 2016إلى 2020 بينما تمثلت الحدود الموضوعية في استخدام أحد مؤشرات قياس المخاطر المالية والمتمثل في نموذج CAMEL، حيث قمنا بدراسة أثر هذا المتغير المستقل على المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي للبنك.

3.مصادر جمع المعلومات

للقيام بهذه الدراسة التطبيقية إعتمدنا على القوائم المالية للبنك المنشورة على الصفحة الرسمية له، حيث تم تحميل كل من التقارير المالية السنوية، الميزانيات العامة، وجداول حسابات النتائج للفترة (2016-2020) وهي كالتالي:

- الملحق رقم 1: (الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي +جدول حسابات النتائج) لسنة 2016.
- الملحق رقم 2: (الميزانية المالية + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج) لسنة 2017.
- الملحق رقم 3: (الميزانية المالية + التقرير المالي السنوي +جدول حسابات النتائج) لسنة 2018.
- الملحق رقم 4: (الميزانية المالية + التقرير المالي السنوي +جدول حسابات النتائج) لسنة 2019.
- الملحق رقم 5: (الميزانية المالية + التقرير المالي السنوي +جدول حسابات النتائج) لسنة 2020.
- https://www.cpa-bank.dz .

المطلب الثاني: متغيرات وأدوات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في تقييم أداء القرض الشعبي الجزائري بالإعتماد على مؤشر CAMEL وذلك من خلال تحليل النسب الخاصة بكفاءة رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة، ومقارنتها بالمعايير المسطرة حول هذا المعيار (CAMEL).

ومن أجل الإجابة على إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة:

- ✓ المؤشرات تتمثل في مؤشرات النموذج الستة (مؤشر كفاية راس المال، والسيولة، الربحية).
- ✓ النسب المالية مثل (نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول، نسبة التصنيف المرجح، نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول).
- ✓ المتوسط الحسابي لتسهيل معرفة كل من التصنيف الجزئي والكلي للبنك حيث:
- ❖ **التصنيف الجزئي** يوضح تصنيف كل مؤشر من مؤشرات النمودج ويتم حسابه كما يلي:

التصنيف الجزئي = مجموع التصنيف السنوي /عدد السنوات

- ❖ **التصنيف الكلي:** يوضح مستوى الأداء الكلي للبنك، ويحسب على النحو التالي:

التصنيف الكلي = مجموع التصنيفات الجزئية / عدد المؤشرات

- ✓ برنامج EXEL للإستعانة به في بعض الحسابات.

المبحث الثاني: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري

من أجل الوصول إلى هدفنا قمنا بإختيار القرض الشعبي الجزائري لإجراء الدراسة التطبيقية عليه، وسنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء عليه، من خلال التطرق إلى نشأته ومهامه وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري

أولا: نشأة القرض الشعبي الجزائري [1]

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 1967/05/14، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه ثلاث بنوك أجنبية أخرى هي:

- ✓ البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968؛
- ✓ الشركة المرسيلية للبنوك بتاريخ 30 جوان 1968(SMC)؛
- ✓ الشركة الفرنسية للإقراض والبنوك سنة 1971(CFCB)؛
- ✓ البنك المختلط ميسر MISR (BMAM).

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحول إليه 40 وكالة و550 موظفا و8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:

- ✓ أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي بـ 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج؛
- ✓ تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وادارته؛
- ✓ يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين؛
- ✓ يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG على رأسها الرئيس المدير العام PDG.

ثانيا: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري[2]

القرض الشعبي الجزائري هو مؤسسة عمومية اقتصادية، وشركة ذات رأسمال يقدر بـ 4800000000 دج، يعتبر بنك ودائع حيث يقوم بتقديم كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

يخضع للتشريع البنكي والتجاري، وهو يعتبر بنكا عاملا وشاملا مع الغير، ويتخذ من نهج عميروش بالجزائر العاصمة مقرا له.

[1] - معلومات مقدمة من طرف عمال القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة، بتاريخ 2023/4/12، على الساعة 10سا و50 د.
[2] - معلومات مقدمة من طرف عمال القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة، بتاريخ 2023/04/12، على الساعة 12سا.

يضم القرض الشعبي الجزائري مجموعة من الفروع والوكالات والمكاتب التي تحقق نشاطاته المختلفة. ولقد تغير رأسماله ونما مع مرور السنوات ويوضح الجدول التالي تطور رأسماله:

جدول رقم (01-03): تطور رأسمال القرض الشعبي الجزائري

السنة	رأس المال
1966	15 مليون دينار جزائري
1983	800 مليون دينار جزائري
1992	5.6 مليار دينار جزائري
1994	9.31 مليار دينار جزائري
1996	13.6 مليار دينار جزائري
2000	21.6 مليار دينار جزائري
2004	25.3 مليار دينار جزائري
2006	29.3 مليار دينار جزائري
2019	48 مليار دينار جزائري

المصدر: القرض الشعبي الجزائري –وكالة ميلة.

المطلب الثاني: مهام وأنشطة القرض الشعبي الجزائري

أولا: مهام القرض الشعبي الجزائري

تتمثل مهام القرض الشعبي في:[1]

- ✓ القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية؛
- ✓ التعامل مع جميع العملاء الاقتصاديين إقراض الحرفيين، الفنادق، القطاعات السياحية، الصيد، التعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج وأيا كان نوعها، وكذلك إقراض المهن PMEالتوزيع والمتاجرة، وعموما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرة وقطاع المياه والري؛
- ✓ تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن، البناء والتشييد؛
- ✓ تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، البناء، الري والصيد البحري.

وبالإضافة إلى الوظائف المذكورة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسايرة هذا التطور منها:

- ✓ تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن؛

[1] - معلومات مقدمة من طرف عمال القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة، بتاريخ 2023/04/12، على الساعة 10سا و50 د.

✓ تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة؛

✓ التوسع ونشر الشبكة واقترابه من الزبائن؛

✓ تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة؛

✓ التسيير الديناميكي لخزينة البنك؛

✓ تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.

ثانيا: أنشطة القرض الشعبي الجزائري

تتمثل أنشطة القرض الشعبي الجزائري في:[1]

✓ **قبول الودائع:** يستقبل القرض الشعبي الجزائري الودائع من المودعين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بالعملة الوطنية كانت أو العملة الأجنبية.

✓ **تقديم القروض:** أي أن القرض الشعبي الجزائري يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل للقطاع العام والخاص.

✓ **القيام بمختلف عمليات التجارة الخارجية:** حيث يمول القرض الشعبي الجزائري عمليات التجارة الخارجية من خلال توفيره لوسائل الدفع المختلفة، منها الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل الحر أو المباشر.

✓ تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الإعلام الآلي.

✓ مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك بتطوير منتجات مصرفية، والاعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات مصرفية جديدة.

✓ توفير مختلف بطاقات السحب والدفع للزبائن.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

وسنوضح في ما يلي الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

الشكل رقم (01-03): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

[1] - معلومات مقدمة من طرف عمال القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة، بتاريخ 2023/05/12، على الساعة 10سا و50 د.

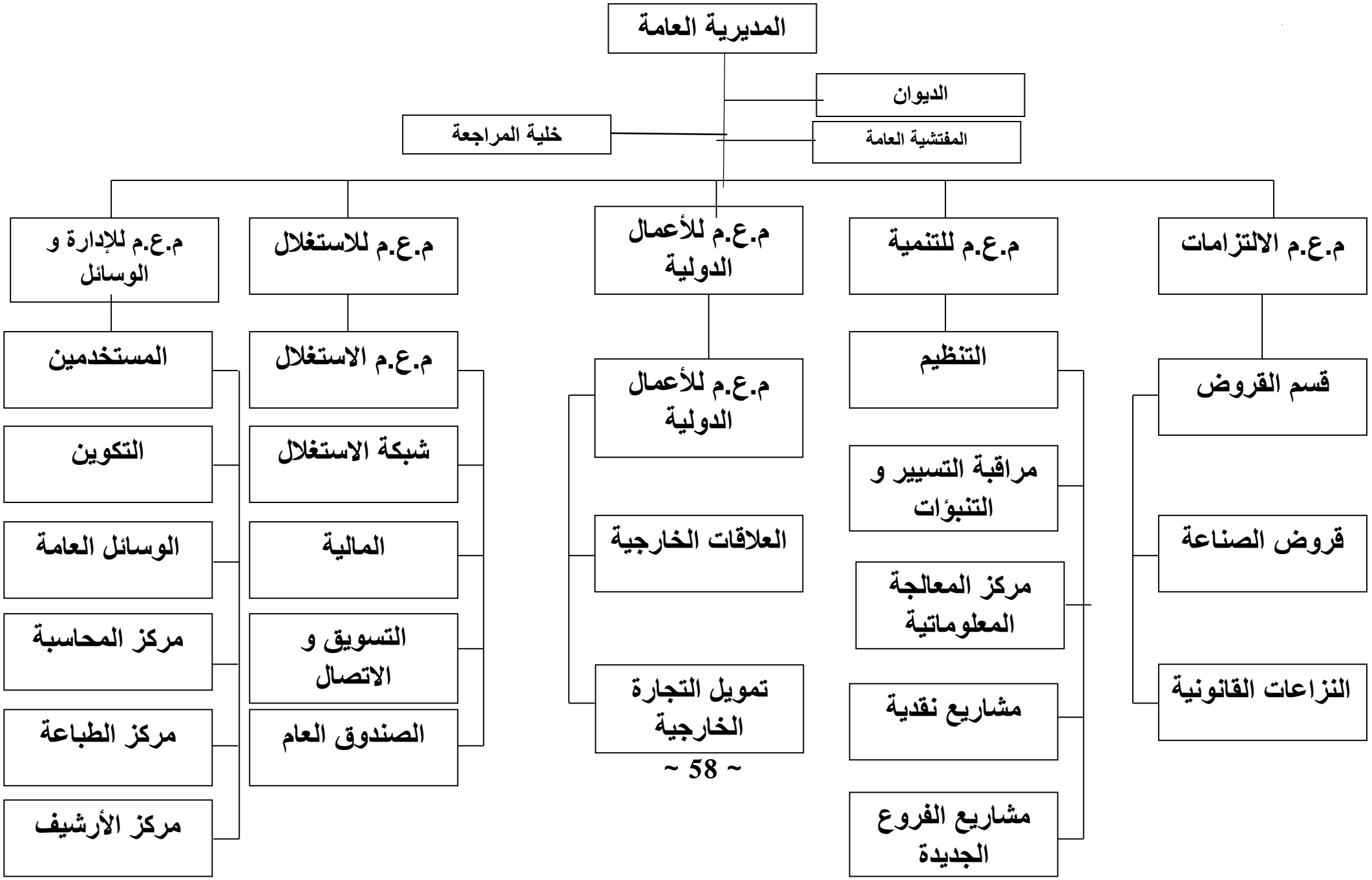
المديرية العامة
الديوان
المفتشية العامة
خلية المراجعة
م.ع.م الالتزامات
قسم القروض
قروض الصناعة
النزاعات القانونية
م.ع.م للتنمية
التنظيم
مراقبة التسيير و التنبؤات
مركز المعالجة المعلوماتية
مشاريع نقدية
مشاريع الفروع الجديدة
م.ع.م للأعمال الدولية
م.ع.م للأعمال الدولية
العلاقات الخارجية
تمويل التجارة الخارجية
م.ع.م للاستغلال
م.ع.م الاستغلال
شبكة الاستغلال
المالية
التسويق و الاتصال
الصندوق العام
م.ع.م للإدارة و الوسائل
المستخدمين
التكوين
الوسائل العامة
مركز المحاسبة
مركز الطباعة
مركز الأرشيف

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

سيتم من خلال هذا المبحث تطبيق نظام camel على القرض الشعبي الجزائري هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني سنحاول إختبار الفرضيات تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها.

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سوف نستعرض من خلال هذا المطلب نتائج الدراسة المتحصل عليها وذلك وفقا للمعلومات التي تم جمعها حول البنك قيد الدراسة.

1. كفاية رأس المال

– تعتبر كفاية رأس المال العنصر الهام في مواجهة مخاطر العمل المصرفي والتي تحدد مدى قدرة البنك على التغلب على الصدمات التي تصيب بنود ميزانيته ومن أجل تصنيف كفاية رأس مال البنك نقوم بحساب نسبة رأس المال الأساسي إلى مجموع الأصول وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (02-03) رأس المال الأساسي/إجمالي الأصول

الوحدة: مليون دينار

الوحدة: مليون دينار	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال	48000000	48000000	48000000	48000000	48000000
الإحتياطات	78259209	96562795	114500764	135482143	147457000
مؤونات قانونية	3695365	3507939	3112604	24995542	51370000
أموال الأخطار المصرفية	25003312	33197662	37739911	37107445	40475000
النتيجة	26303586	32937968	40981379	21974446	20603000
الترحيل من جديد	0	0	0	0	0
رأس المال الأساسي	181261472	214206364	244334658	267559576	307905000
إجمالي الأصول	1706566640	1922533695	2258543699	2514424453	2689134000
رأس المال العامل /إجمالي الأصول (%)	10,62%	11,14%	10,82%	10,64%	11,45%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الجزئي	1				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02-03) ثبات في رأس مال البنك طيلة مدة الدراسة أي من سنة 2016 إلى سنة 2020 حيث قدر بـ 48000000 مليون دينار، أما بالنسبة لرأس المال الأساسي فهو في تزايد مستمر

حيث قدر سنة 2016 بـ .181261472 مليون دينار جزائري ليصل سنة 2020 إلى 307905000 مليون دينار جزائري.

وبالنسبة للأصول فإننا نلاحظ أنها هي الأخرى في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة حيث بلغت 2689134000 مليون دينار جزائري سنة 2020بعدما كانت سنة 2016 تقدر بـ 1706566640 مليون دينار جزائري.

وبحساب نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي الأصول نلاحظ انها في إرتفاع وانخفاض طفيفين فهي تقريبا مستقرة إذ تراوحت نسبتها ما بين 10,62 % و11,45 % خلال سنوات الدراسة.

2. جودة الأصول

يعكس تقييم وتصنيف هذا المؤشر حجم المخاطر الحالية والمستقبلية المتعلقة بالإقراض ومحفظة الإستثمار، كما يعكس أيضا مقدرة الإدارة على تحديد وقياس وضبط هذه المخاطر.

وللحكم على جودة أصول البنك استخدامنا النسبة التالية:

نسبة التصنيف المرجح =المخصصات / (حقوق الملكية +المخصصات)

حيث كلما انخفضت نسبة التصنيف المرجح دل ذلك على قلة الديون المتعثرة لذي المصرف، وانتظام في تحصيل الفوائد وأقساط القروض وبالتالي للمصرف فرص نمو قوية.

الجدول رقم (03-03) جدول نسبة التصنيف المرجح

الوحدة مليون دينار

السنوات / المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
المخصصات	3695365	3507939	3112604	24995542	51370000
رأس المال المدفوع	48000000	48000000	48000000	48000000	48000000
الإحتياطات	78259209	96562795	114500764	135482143	147457000
حقوق الملكية	126259209	144562795	162500764	183482143	195457000
نسبة التصنيف المرجح	2,84%	2,36%	1,87%	11,98%	20,81%
التصنيف السنوي	1	1	1	2	3
التصنيف الجزئي	2				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03-03) أن المخصصات قد بدأت في الإنخفاض الطفيف سنتي 2017- 2018 حيث قدرت بـ 3507939 مليون دينار جزائري و3112604 مليون دينار جزائري على التوالي بعدما كانت تقدر سنة 2016 بـ 3695365 مليون دينار جزائري. ثم إرتفعت وبشكل كبير خلال سنتي 2019 و2020 إذ قدرت بـ .24995542 مليون دينار جزائري سنة 2019 و51370000 مليون دينار جزائري سنة 2020.

أما بالنسبة لحقوق الملكية فهي في إرتفاع مستمر سنة بعد سنة وبوتيرة تقريبا متساوية إذ قدرت سنة 2016 بـ .12625920 مليون دينار جزائري لتصل سنة 2020 إلى مبلغ 195457000 مليون دينا جزائري، وذلك بسبب تزايد حجم الإحتياطات لأن رأس المال هو ثابت خلال كل مدة الدراسة إذ يقدر بـ .48000000 مليون دينار جزائري.

وبحساب نسبة التصنيف المرجح نلاحظ أنها بادئ الأمر كانت منخفضة حيث قدرت سنة 2016 بـ 2,84% وواصلت في الإنخفاض سنتي 2017،2018 إذ بلغت 2,36 % ،1.87 % على التوالي ثم إرتفعت سنة 2019 إلى نسبة 11,98 % لتقفز سنة 2020 إلى نسبة 20,81 %.

3.كفاءة الإدارة

من الصعب تحديد الأداء السليم لإدارة البنك فهو ليس عاملا كميا بل هو عامل نوعي، وتختلف طرق القياس من بنك لأخر حيث يتم أحيانا الاعتماد على استبيانات توزع على إدارة البنك أو عن طريق التركيز على المصاريف التشغيلية، باعتبارها تعكس مدى التحكم وكفاءة الإدارة.

وقد اعتمدنا نحن في تقييم كفاءة أو جودة الإدارة على نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمال الأصول. وفق الجدول التالي:

جدول رقم (04-03): المصاريف التشغيلية /إجمالي الأصول

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
المصاريف التشغيلية	13370163	14732943	15512932	16938915	16424000
إجمالي الأصول	1706566640	1922533695	2258543699	2514424453	2689134000
المصاريف التشغيلية / إجمالي الأصول	0,78%	0,76%	0,68%	0,67%	0,61%
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الجزئي	1				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للقرض الشعبي الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04-03) أن نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول هي في إنخفاض جد طفيف (تقريبا مستقرة) خلال سنوات الدراسة حيث بلغت 0.78 % ،0.76 % ،0.68 % ،0.67 % ،0.61 %، في سنوات 2016، 2017 ،2018 ،2019 ،2020 على التوالي.

4. إدارة الربحية

يتيح لنا هذا المؤشر تقييم الاتجاه الزمني لأرباح البنك ومدى مقدرتها على مواجهة الخسائر. يتم تقييمه وتصنيفه باحتساب نسبة العائد على الأصول (ROA)، هذا الأخير الذي يقيس مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أصول البنك إستخداما أمثلا في تحقيق الأرباح وذلك بالإستثمار في مختلف هذه الأصول،

وقد اعتمدنا في قياس ربحية البنك خلال هذه الدراسة على نسبة العائد على الأصول، وذلك وكفق الجدول التالي:

الجدول رقم (05-03): معدل العائد /إجمالي الأصول

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المؤشرات	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الدخل	26303586	32937968	40981379	21974446	20603000
إجمالي الأصول	1706566640	1922533695	2258543699	2514424453	2689134000
العائد / إجمال الاصول	1,54%	1,71%	1,81%	0,87%	0,77%
التصنيف السنوي	1	1	1	2	2
التصنيف الجزئي	1				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

لقد إستعملنا في قياس ربحية البنك مؤشر العائد على الأصول ROA، ومن خلال الجدول نلاحظ أن صافي الدخل سنة 2016 قد بلغ 26303586 مليون دينار جزائري، وارتفع سنتي 2017،2018 ليبلغ 3293796 مليون دينار جزائري ،40981379 مليون دينار جزائري على التوالي ،ليعاود الإنخفاض سنة 2019 إد قدر بـ 21974446 مليون دينار جزائري وسنة 2020 قدر بـ 20603000 مليون دينار جزائري. أما بالنسبة لنسبة العائد على الأصول فإننا نلاحظ أنها قد بلغت سنة 2016 نسبة 1,54 %، وسنة 2017

نسبة 1.71% ونسبة 1.81 %، سنة 2018 اما في سنتي 2018،2019 فقد انخفضت لتبلغ 0.87 %،0.77 % على التوالي.

5. إدارة السيولة:

يعتبر عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم فهي تحتل أهمية خاصة في تقييم ملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته إتجاه الدائنين وخاصة المودعين، وتعني عموما وجود سيولة نقدية أو جاهزية الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد

وبدون خسائر وقد اعتمدنا في قياس السيولة على نسبة القروض إلى الودائع كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (06-03): نسبة القروض إلى الودائع

الوحدة مليون دينار

جزائري

السنوات / المؤشرات	1	2017	2018	2019	2020
القروض	1283291859	1323418179	1754493171	2038914876	2138710000
الودائع	1483393454	8165927508	1965529479	2188550162	2306821000
القروض /الودائع	86,51%	79,75%	89,26%	93,16%	92,71%
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
التصنيف الجزئي	5				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للبنك.

نلاحظ من خلال الجدول أن مبالغ القروض تعبر مرتفعة إدا ما قورنت بمبالغ الودائع فهي تقريبا مساوية لها إد تراوحت مبالغ القروض ما بين 1283291859 مليون دينار سنة 2016 و2138710000 مليون دينار سنة 2020 اما مبلغ الودائع فقد كانت 1483393454 مليون دينار سنة 2016 و23068210000 مليون دينار سنة 2020 وبالتالي فإن نسبة القروض إلى الودائع كانت مرتفعة حيث تراوحت بين 79,75 %، 93,16 % خلال سنوات الدراسة أي من 2016 إلى 2020.

6.مؤشر الحساسية لمخاطر السوق:

لم يتم التطرق إلي مؤشر حساسية مخاطر السوق لعدم وجود سوق مالي في الجزائر.

المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

سوف نقوم من خلال هذا المطلب بتحليل النتائج التي تم الوصول إليها ومناقشتها.

1. تحليل كفاية راس مال البنك وكفايتها:

من خلال الجدول رقم (02-03) نلاحظ ان كل النسب هي أكبر من 8 % واستنادا إلى تعليمة البنك المركزي الجزائري التي نصت على ان لا يقل معدل كفاية رأس المال عن 8 % واستنادا أيضا إلى معايير التصنيف الخاصة بمؤسسة Examiner Orientation فإننا نصنف بنك CPA

من خلال هذا المؤشر ضمن الفئة رقم (1) وهذا دليل قوي على مدى كفاية رأس المال لدى البنك.

2. تحليل جودة أصول البنك:

لاحظنا من خلال الجدول رقم (3-3) أن نسبة التصنيف المرجح قدرت بـ 2,84 %، 2,36 %، 1,87% سنوات 2016،2017،2018 على التوالي وبالتالي تصنف في التصنيف رقم (1) لأنها ضمن المجال [0% ،5%] .بينما ارتفعت سنة 2019 إلى نسبة 1,98% والسبب هو الارتفاع الملحوظ في المخصصات، ما يمنحها التصنيف رقم (2) لأنها واقعة في المجال [5% ،15%] .لتقفز مباشرة سنة 2020 إلى نسبة 20,81% وذلك بسبب تضاعف حجم المخصصات وبالتالي تصنف هذه السنة في التصنيف رقم (3)، لأنها واقعة ضمن المجال [15% ،35%] .وعليه يكون التصنيف الجزئي للبنك في الفئة رقم (2) ما يعني ان جودة أصول البنك مرضية، لكن يجب مراجعة حجم المخصصات مقارنة بحقوق الملكية حتى لا يواصل البنك تدحرجه في التصنيف من سنة إلى سنة أخرى .

3. تحليل جودة الإدارة البنك:

لاحظنا من خلال الجدول رقم (3-4) أن نسبة المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الاصول تقريبا مستقرة خلال سنوات الدراسة حيث تراوحت ما بين 0,61 % و0,78% خلال سنوات الدراسة وهي كلها أقل من 5%، هذا ما يمنح جودة الإدارة التصنيف رقم (1) وبالتالي يضع التصنيف الجزئي للبنك في الفئة رقم (1) وهذا ما يدل على قوة أداء إدارة القرض الشعبي الجزائري.

4. تحليل ربحية البنك:

لاحظنا من خلال الجدول رقم (05-03) أنه في سنوات 2016 ،2017 ،2018 كانت نسبة العائد على الأصول ROA تقدر بـ 1,54% ،1,71%،1.81% على التوالي وهي نسب كلها أكبر من 1,5%، هذا ما يعطي تصنيف مؤشر ربحية البنك التصنيف رقم (1) بينما تصنف ربحية البنك سنتي 2019 ،2020 ضمن التصنيف رقم (2) لكون نسبة العائد على الأصول واقعة في المجال]0,75% ،1,5%] إذ بلغت سنة

2019 نسبة 0,87 %، و0,77% سنة 2020 ومن تم لابد من مراجعة أسباب إنخفاض ربحية البنك، لكن في المجمل يصنف البنك ضمن الفئة رقم (1).

5. تحليل سيولة البنك:

من خلال الجدول رقم (06-03) لاحظنا أن نسبة القروض إلى الودائع كانت مرتفعة خلال سنوات الدراسة، وكلها أكبر من 71% هذا ما جعل درجة سيولة البنك تكون في التصنيف رقم (5) وبالتالي كان البنك في الفئة رقم (5) أيضا أي أن أداؤه غير مرضي وضعيف وهذا بسبب الإرتفاع الكبير في حجم القروض مقارنة بالودائع مما يضعف من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية وبالتالي يجب تخفيض الإقراض حتى يستعيد البنك توازنه.

- تصنيف الأداء للقرض الشعبي الجزائري وفق نموذج CAMEL خلال سنوات 2016-2020:

بعد الدراسة المفصلة لكل معيار من معايير نموذج CAMEL وإعطاء تصنيفات موحدة لكل معيار على حدا، يمكن إعطاء التصنيف النهائي للبنك على النحو التالي:

جدول رقم (07-03): التصنيف النهائي للقرض الشعبي الجزائري.

المؤشر	التصنيف	الوصف
كفاية رأس المال C	1	قوي
جودة الأصول A	2	مرضي
جودة الإدارة M	1	قوي
إدارة الربحية E	1	قوي
درجة السيولة L	5	غير مرضي
التصنيف الكلي	2	مرضي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التصنيفات أعلاه.

بناء على كل ما سبق من دراسة مفصلة لكل مؤشرات نموذج CAMEL على البنك محل الدراسة، وتبعا لما توصلنا إليه من تصنيفات جزئية، يبين الجدول رقم (07-08) أن القرض الشعبي الجزائري CPA قد حقق التصنيف رقم (1) في مؤشرات (كفاية رأس المال، جودة الإدارة، إدارة الربحية)، وهذا دليل على مستوى أداء قوي أما بالنسبة لمؤشر جودة الأصول فقد حقق البنك التصنيف رقم (2)، أي أن الاداء بالنسبة لهذا المؤشر مرضي، وموقف البنك هنا سليم نسبيا مع وجود بعض القصور ويجب على إدارته البدأ بمعالجة السلبيات كما نلاحظ من خلال الجدول ضعف الأداء في مؤشر السيولة حيث تحصل البنك على التصنيف

رقم (5) مما يستوجب على إدارة البنك أن تضمن قدر كافي من السيولة من أجل مقابلة الإلتزامات المختلفة بالوقت المناسب.

وعلى المستوى الكلي نلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري حقق التصنيف رقم (2) وهو دليل على الأداء المرضي له مما يستوجب على إدارته إشراف رقابي مستمر ومراجعة لكل جوانب الضعف خاصة على مستوى جودة الأصول ودرجة السيولة، وذلك تجنبا لأي عسر مالي متوقع.

خلاصة

من خلال الدراسة التي قمنا بها وهي تطبيق مؤشرات أحد نماذج تقييم الأداء المالي والمتمثل في نموذج camel على القرض الشعبي الجزائري توصلنا إلى أن هذا النموذج يحقق ويبين نقاط القوة والضعف للبنك وكدا المخاطر التي من الممكن أن يقع فيها البنك وبالتالي معالجتها في الوقت المناسب قبل أن تؤثر سلبا على أدائه.

ومن خلال نتائج مؤشرات هذا النموذج فهي تدل على تحسن في أداء القرض الشعبي الجزائري من سنة إلى أخرى وللحكم على أن أداؤه جيد يجب مقارنته بغيره من البنوك الأخرى سواء كانت محلية أو أجنبية من أجل ملاحظة الفرق في الأداء وتحديد مواطن القوة والضعف وبالتالي تدعيم نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه المذكرة معالجة إشكالية الدراسة والتي تمثلت في أثر المخاطر المالية على الأداء العام للبنوك التجارية وهذا بدراستنا للقرض الشعبي الجزائري في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 وبغية تحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى ثلا ث فصول، فصلين نظريين استخدمنا فيهما المنهج الوصفي وفصل تطبيقي اعتمدنا فيه على دراسة حالة حيث استخدمنا القوائم المالية للبنك محل الدراسة ومجموعة من النسب المالية وبعض الأدوات كمعالج الجداول exel.

كما إعتمدنا على نموذج camel للتعبير عن الأداء المالي، أما المخاطر المالية فقد عبرنا عنها بمجموعة من النسب المالية وذلك كما يلي: نسبة رأس المال العامل / إجمالي الأصول للتعبير عن مخاطر رأس المال، نسبة التصنيف المرجح (المخصصات/ (حقوق الملكية +المخصصات)) للتعبير عن المخاطر التي تمس جودة أصول البنك، نسبة المصاريف التشغيلية / إجمالي الأصول لقياس مخاطر كفاءة الإدارة، نسبة العائد /إجمالي الأصول لقياس مخاطر الربحية، ونسبة القروض /إجمالي الودائع للتعبير عن مخاطر السيولة.

وبعد القيام بالدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى:

❖ **نتائج إختبار الفرضيات:**

- **الفرضية الأولى:** من الدراسة التطبيقية تبين أن المخاطر المالية لا تؤثر على كفاية رأس مال القرض الشعبي الجزائري، إذ حقق هذا الأخير التصنيف رقم (1) أي أن أداؤه قوي . كما أنه واستنادا إلى تعليمة البنك المركزي التي تنص على أن لا يقل معدل كفاية رأس المال عن 8% وهي نسبة أكبر من النسبة التي حددتها معايير التصنيف أي 5% فالبنك متحوط من الوقوع في مخاطر عدم كفاية رأس المال، وبالتالي رفض الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:** توجد علاقة عكسية بين نسبة التصنيف المرجح والمخاطر المالية، حيث كلما انخفضت نسبة التصنيف المرجح دل ذلك على قلة الديون المتعثرة لدى البنك وانتظام في تحصيل الفوائد وأقساط القروض والعكس. فمن الدراسة التطبيقية كان تأثير المخاطر المالية على جودة أصول القرض الشعبي الجزائري بدرجات متفاوتة خلال سنوات الدراسة حيث حقق البنك التصنيف رقم (1) في الثلاث سنوات الأولى والتصنيف رقم (2) في السنة الموالية والتصنيف رقم (3) في السنة الأخيرة، في المجمل كان التصنيف رقم (2) وبالتالي الأداء المرضي للبنك مع وجود بعض النقائص التي يجب تداركها قبل فوات الأوان، فمن كل ما سبق فالمخاطر المالية لا تؤثر على جودة أصول البنك لأن أداؤه كان مرضي وبالتالي عدم صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:** لا تتأثر إدارة القرض الشعبي الجزائري بالمخاطر المالية كون مبلغ المصاريف التشغيلية يبقى ضئيل مقارنة مع مبلغ إجمالي الأصول، حيث أثبتت الدراسة التطبيقية أن كل نسب المصاريف التشغيلية إلى إجمالي الأصول كانت ضعيفة إذ حقق البنك التصنيف رقم (1) وكان أداؤه قوي، وبالتالي نرفض الفرضية الثالثة.

- **الفرضية الرابعة:** أسفرت الدراسة التطبيقية على عدم تأثر ربحية القرض الشعبي الجزائري بالمخاطر المالية المؤثرة في العائد، حيث حقق في السنوات الثلاثة الأولى للدراسة أداء قوي وفي السنتين الأخيرتين أداء مرضي، وفي المجمل كان أداؤه قوي ما دل على أن تأثير المخاطر المالية كان جد ضعيف على ربحية البنك، لكن هذا لا يمنع من محاولة إدارة البنك التعرف على أسباب تراجع ربحيته، وبالتالي نرفض الفرضية الرابعة.

- **الفرضية الخامسة:** من نتائج الدراسة التطبيقية كان أداء القرض الشعبي الجزائري من خلال مؤشر السيولة ضعيف حيث حقق تصنيف رقم (5)، فالعلاقة بين نسبة القروض إلى الودائع ومؤشر السيولة علاقة سلبية، فكلما ارتفعت هذه النسبة انخفضت السيولة، وبالتالي الأداء الضعيف للبنك، إذا فالمخاطر المالية تؤثر على سيولة البنك وخاصة مخاطر القروض، وبالتالي صحة الفرضية الخامسة.

- **الفرضية الرئيسية:** من خلال نتائج إختبار الفرضيات السابقة اتضح لنا الأداء العام للقرض الشعبي الجزائري لم يتأثر سوى بمخاطر السيولة والتي كان سببها الأول السياسة الإقراضية التي ينتهجها البنك، لكن في المجمل فالبنك حقق الأداء المرضي، أي أن تأثير المخاطر المالية على الأداء العام كان جد ضعيف .وهذا ما يؤكد عدم صحة الفرضة الرئيسية، وبالتالي رفضها.

❖ **النتائج المتوصل إليها:**

- تعترض البنوك التجارية العديد من المخاطر المالية كمخاطر الإئتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر العائد على الإستثمار، مخاطر التضخم ومخاطر الرافعة وغيرها

- تعد البنوك التجارية حلقة وصل من حلقات الاقتصاد ينصب نشاطها الرئيسي على جمع الودائع ومنح القروض.

- المخاطر المالية هي إحتمالية تعرض البنك للخسارة التي قد تنشأ من أحداث متوقعة أو غير متوقعة والتي من شأنها التأثير على مردودية البنك وأدائه؛

- المخاطر المالية نتيجة حتمية لا مفر منها تحصل أثناء قيام البنوك بعملها لذلك من الضروري تحقيق التوازن بينها وبين العوائد المحققة حيث يتعين على البنوك التجارية إدارة مخاطرها بطريقة تضمن لها تحقيق أفضل أداء مالي؛

- تتأثر المخاطر المالية ببعضها البعض، فحدوث خطر معين قد يؤدي إلى حدوث مخاطر أخرى؛

-الهدف من إدارة المخاطر ليس منع حصول المخاطر، وإنما قياسها للتمكن من التحكم فيها والسيطرة عليها؛

- عملية تقييم الأداء المالي من المفاهيم الأساسية في البنوك التجارية ينتج عنها العديد من المخرجات التي من شأنها أن تحدد نقاط القوة والضعف داخل البنك وتبين قدرته على تحقيق الربحية والإستمرارية والعكس؛

- إن إعتماد قياس وتقييم الأداء المالي من قبل إدارة البنك يتيح لها إمكانية تحديد الإنحرافات وأسبابها وكيفية معالجتها، بالإضافة إلى رسم السياسات المناسبة لرفع وتحسين مستوى البنك.

- تتم عملية تقييم الأداء بالإعتماد على مؤشرات ونماذج متفق عليها لضمان نجاحها.
- تؤثر مخاطر القروض على سيولة القرض الشعبي الجزائري.
- تؤثر مخاطر القروض على ربحية القرض الشعبي الجزائري، فكلما زاد أجل القرض كلما زادت فائدته وزادت مخاطره .
- السيولة أكبر خطر يؤثر على الأداء المالي للبنك.
- تقيم السيولة الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته اتجاه الدائنين وخاصة المودعين .
- السيولة والربحية هدفان رئيسيان يسعى القرض الشعبي الجزائري إلى تحقيقه.
- لكفاءة الإدارة في البنك أهمية كبرى في تحقيق الأداء الجيد.

التوصيات:

- ضرورة توفير الوسائل الكافية لتقدير وقياس مختلف المخاطر التي يواجهها القرض الشعبي الجزائري.
- ضرورة الإهتمام بموضوع الأداء المالي كونه معيار أساسي لتقييم أداء القرض الشعبي الجزائري
- الإهتمام بموضوع تقييم الأداء المالي للبنوك لأنه الأساس في الوصول إلى الأهداف المسطرة.
- ضرورة وجود إصلاح مستمر للنظام البنكي الجزائري من أجل مسايرة التطورات الإقتصادية والمحلية.
- ضرورة إستمرار البنوك في تطبيق معايير تقييم الأداء لمعرفة مستوى أدائها.
- الاحتفاظ بأصول سائلة بما يضمن قدرة البنوك على مواجهة السحوبات المفاجئة، مما يزيد من ثقة المودعين وجلب مودعين جدد، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار عامل الربحية، وذلك لتفادي تجميد أموال البنك في أصول ذات ربحية أقل.

❖ أفاق الدراسة:

بعد دراسة موضوع المخاطر المالية وأثرها على أداء البنوك التجارية فإنه توجد العديد من الدراسات المستقبلية تشكل إستمرارا لدراستنا الحالية، نذكر منها:

- القيام بهذه الدراسة على عينة أخرى من البنوك وباستخدام مؤشرات أخرى.
- العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية.
- أثر مخاطر الإئتمان على أداء البنوك التجارية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر أفراد- إدارات- شركات- بنوك- مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، دار وائل للنشر، الإسكندرية، 2008.

2.أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية: مقررات لجنة بازل-تحديات العولمة- استراتيجية مواجهتها، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، ،2008.

3.الشمري صادق راشد، إستراتيجية أدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

4.حسين بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2002.

5.حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية، أدائها وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن،2012.

6. خالد أمين عبد اللّه، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

7.د. عيد احمد أبو بكر، د. وليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتامين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.

8.دريد كامل ال شبيب، إدارة العمليات المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ،2015.

9.سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الاردن- عمان،2009.

10. سليمان بودياب، اقتصاد النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1994.

11. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادوتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الاسلامية، دار النشر للجامعات، مصر، ط1، 2005.

12. سيد الهواري، الادارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الاجل، دار الجيل للطباعة، عمان، 1985.

13.عبد الرؤوف أحمد علي محمد، إدارة المخاطر والأزمات، الطبعة الأولى، الناشر مكتبة الوفاء القانونية، القاهرة، الجامعة المفتوحة، 2016.

14. فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك –مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2000.

15. محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

16.مدحت محمد العقاد، النقد والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت،1999م.

17. مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الإقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1998.

18. مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للطبع والنشر، لبنان، 1981.

19. نوري موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

20.محمد الهاشمي، مقدمة في مبادئ التامين، ديوان المطبوعات الجامعية، ط11، 1990.

ثانيا: المجلات العلمية

1.حمزة رملي، عمار قرفي، قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS – دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM CH، مجلة دراسات إقتصادية المجلد 8، العدد 1، جوان 2021.

2.ريما حيدر شيخ السوق، أثر المخاطر المصرفية في كفاية رأس المال في المصارف التجارية الخاصة في سورية "دراسة حالة"، مجلة جامعة البعث، المجلد 37، 2017.

3. عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية (2009-2016)، مجلة الباحث، 3613-1112 ISSN 18 2018/ (01).

4. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، دور استخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك والخدمات المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018.

5. عبد الوهاب دادن، ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بإستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006- 2012، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني، 2014.

6.فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMEL: دراسة على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 13، العدد 4، 2017.

7. كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مجمع صيدال –، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، أفريل 2021.

8. فوزان عبد القادر القيسي، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية خلال الفترة 2009 –2014، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال المجلد 13، العدد 4 ،2017.

9. كحول محمد يزيد، بودشيشة ريمة، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية من حيث الربحية والسيولة، دراسة إحصائية مقارنة بين البنوك الخاصة والبنوك العمومية خلال الفترة 2016–2019، جامعة باجي مختار عنابة، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 21، العدد ،02 2021.

10. بلعابد سيف الاسلام النوى، دور نموذج CAMEL في تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية –دراسة مقارنة بين القرض الشعبي الجزائري ومصرف السلام خلال الفترة 2016–2020، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد رقم ،08 العدد 03، ديسمبر 2022.

ثالثا: الرسائل الجامعية

1. يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية والعصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك BADR، أطروحة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008.

2. حورية حمني، أليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006.

3. أيمن زيد، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، رسالة ماجستير، تخصص علوم إقتصادية، جامعة المسيلة، 2015–2016.

4. بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الإحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية – دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاديات النقود، البنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014–2015.

5. بن موسى سماح، دراسة مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية التمويلية، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020 –2021.

6. بن موسى سماح، دراسة مدى تطبيق إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الإقتصادية والتمويلية –دراسة عينة من المؤسسات في الجزائر، مذكرة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أحمد دراية، أدرار.

7. حمودي يمينة، دريد سلمى، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام مؤشر CAMELS دراسة حالة بنك الخليج الجزائر ((AGB خلال الفترة 2013-2017، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2018-2019.

8. خديجة شعباني، مريم مخوخ، أثر المخاطر المالية على الأمان المصرفي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية -دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الأردنية (2008-2017)، جامعة الصديق بن يحي، جيجل، 2018-2019.

9. دحدوح نجيب، أثر تدابير إدارة المخاطر على تدعيم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة مجموعة من البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص علوم التسيير جامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2021/2020.

10. خلوفي أسامة، بولكراش رانيا، أثر إدارة المخاطر المالية على ربحية البنوك التجارية، مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021 -2022.

11. رمضاني زينب، مومني، امكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 3، سنة 2018-2019.

12. رمضاني زينب، مومني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص نقود مالية جامعة الجزائر 03، سنة 2019/2018.

13. رميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي -دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004،2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2022/2021.

14. زهرة حمداني، إشكالية تدويل الخطر المالي وأثره على الأسواق المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران2012/2011.

15. عقيل شاكل عبد الشرع، أثر إدارة مخاطر السيولة والعائد على الاستثمار على درجة الأمان المصرفي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2010-2016، جامعة القادسية كلية الإدارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية.

16. فلالة أسامة، دور الحوكمة البنكية في إدارة المخاطر المالية بالبنوك التجارية دراسة حالة - بنك الخليج، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

17. لعراف زهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية-دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020.

18.هاني محمود احمد دبيك، العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير تخصص محاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2015.

19. عليوة مريم، كيروان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الخارجي – وكالة جيجل–، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2020/2019.

20.محمد حمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، جامعة تكريث، كلية الإدارة والاقتصاد، 2017.

21.نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص بنوك، مالية ومحاسبة،2017–2018.

رابعا: الملتقيات العلمية

1. نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 21–20 أكتوبر 2009.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alain gauvin, la nouvelle gestion du risque financier, édition intégrale, paris, fevrier 2000, p 10-11. (www.fnac.com)

2. Hennie van Greuning et Sonja Brajovic Bratanovic,Traduction de Marc Rozenbaum, Analyse et Gestion du Risque Bancaire: Un cadre de référence pour l'évaluation de la gouvernance d'entreprise et du risque financier , Première Édition, The International Bank for Reconstruction and Développement ,France,2004,p135.

3. Michal karimunda supervisor Toma'sSjögren student ,Financial hedging strategies,15hp sweden umeåschool of business, spring semester 2009,p21..

4. Romain Sublet, La gestion du risque de crédit bancaire sur les portefeuilles professionnels et particuliers Mémoire de fin d'études sous la direction d'Hervé Diaz, école commerce de Lyon,France 2016.

المواقع الإلكترونية:

1. WWW.eRMAégypt.org

الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2016

Impôts courants - Passif	1 501 973
Impôts différés - Passif	95 464
Autres passifs	16 699 270
Comptes de régularisation	3 734 381
Provisions pour risques et charges	3 605 365
Subventions d'équipement Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	25 000 312
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	78 259 209
Ecart d'évaluation	- 39 908
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	26 303 586
TOTAL DU PASSIF	1 706 566 640
HORS BILAN AU	31/12/2016
ENGAGEMENTS REÇUS	611 605 376
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	611 595 732
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	9644

Alger
Capital social 48 000 000 000 DA
021 50 52 68 / 50 46 82
Fax : 021 50 52 68

DIVISION DE L'EXPLOITATION
01, B.d Colonel Amirouche, Alger
Tél. : 021 50 52 60 / 50 46 82
Fax : 021 50 52 68

DIRECTION GÉNÉRALE ADJOINTE CHARGÉE DES ENGAGEMENTS
01, B.d Colonel Amirouche, Alger
Tél. : 021 50 52 62 / 63 05 67
Fax : 021 50 95 34

DIVISION FINANCIERE
50, rue des Sœurs Frère Soualmia, cité financière Lavan de la Réserve naturelle du Mouradi Bois, Alger
Tél : 021 56 98 32 / 33
Fax : 021 56 98 90

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Cité 03 juillet, siège du Tilleul International, Bab Ezzouar, Alger
Tél : 021 98 47 50
Fax : 021 69 47 79

INSPECTION GÉNÉRALE
20, Rue Khalfa Boualem, Alger
Tél : 021 63 52 83 / 63 52 91
Fax : 021 63 62 35

Centre d'Appel : 021 64 15 15
www.cpa-bank.dz

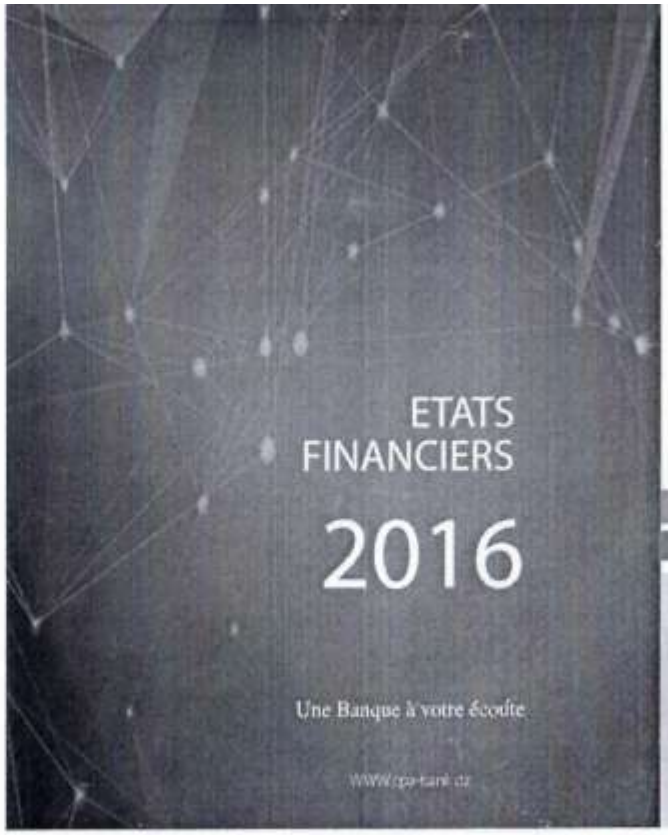

Prêts et créances sur la clientèle	1 180 124 153
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	3 057 442
Impôts courants - Actif	2 415 996
Impôts différés - Actif	1 652 960
Autres actifs	7 808 544
Comptes de régularisation	26 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 959 628
Immeubles de placement	0
Immobilisations corporelles	15 515 270
Immobilisations incorporelles	121 536
Ecart d'acquisition	0
TOTAL DE L'ACTIF	1 706 566 640
HORS BILAN AU	31/12/2016
ENGAGEMENTS DONNES	982 066 524
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	-
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	332 674 436
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	411 430 134
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTÈLE	237 981 954
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-

COMPTES DE RÉSULTATS

Comptes de résultats	31/12/2016
(+) Intérêts et produits assimilés	
(-) Intérêts et charges assimilées	
(+) Commissions (Produits)	
(-) Commissions (Charges)	
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	
(+) Produits des autres activités	
(-) Charges des autres activités	
Produit Net Bancaire	
(-) Charges générales d'exploitation	
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	
Résultat brut d'exploitation	
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	
Résultat d'exploitation	
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	
Résultat avant impôts	
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	
Résultat net de l'exercice	

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE (méthode indirecte)

	31/12/2016
Résultat avant impôts	
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	
(+/-) Charges / produits des activités de financement	
(+/-) Autres mouvements	
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments ...) (A)	
(+/-) Flux liés aux opérations avec les établissements financiers	
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	
(-) Impôts versés	
= Diminution / augmention nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments B à C) (B)	
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	
(+/-) Flux liés aux actifs financiers, y compris les parts ajustées	
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (C)	
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (D)	
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (E)	
Augmentation / diminution nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (A+B+C+D)	
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 20 et 22)	
Caisse, banques centrales, ccp, trésor public (actif & passif)	
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 20 et 22)	
Caisse, banques centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	
Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Réserves et résultats	Total
Solde au 31/12/2014	40 000 000		15 920 734	381 808	75 776 450	140 078 992
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2014 corrigé	40 000 000		15 920 734	381 808	75 776 450	140 078 992
Variation des écarts de reevaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	(60 127)	-	(60 127)
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2014	-	-	-	-	13 583 112	13 583 112
Dividendes payés	-	-	-	-	(6 000 000)	(6 000 000)
Variation du FRBG	-	-	-	-	1 622 614	1 622 614
Opérations en capital	-	-	-	-	(13 583 112)	(13 583 112)
Résultat net 2015	-	-	-	-	28 828 117	28 828 117
Solde au 31/12/2015	46 000 000	-	15 920 734	441 935	100 227 180	168 589 850
Solde au 31/12/2015 corrigé	46 000 000	-	15 920 734	441 935	100 222 180	168 589 850
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	(481 843)	-	(481 843)
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2015	-	-	-	-	28 828 117	28 828 117
Dividendes payés	-	-	-	-	(8 000 000)	(8 000 000)
Variation du FRBG	-	-	-	-	11 035 343	11 035 343
Opérations en capital	-	-	-	-	(28 828 117)	(28 828 117)
Résultat net 2016	-	-	-	-	29 303 586	29 303 586
Solde au 31/12/2016	46 000 000	-	15 920 734	(39 908)	129 566 197	193 446 933

الملحق رقم (02): الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2017

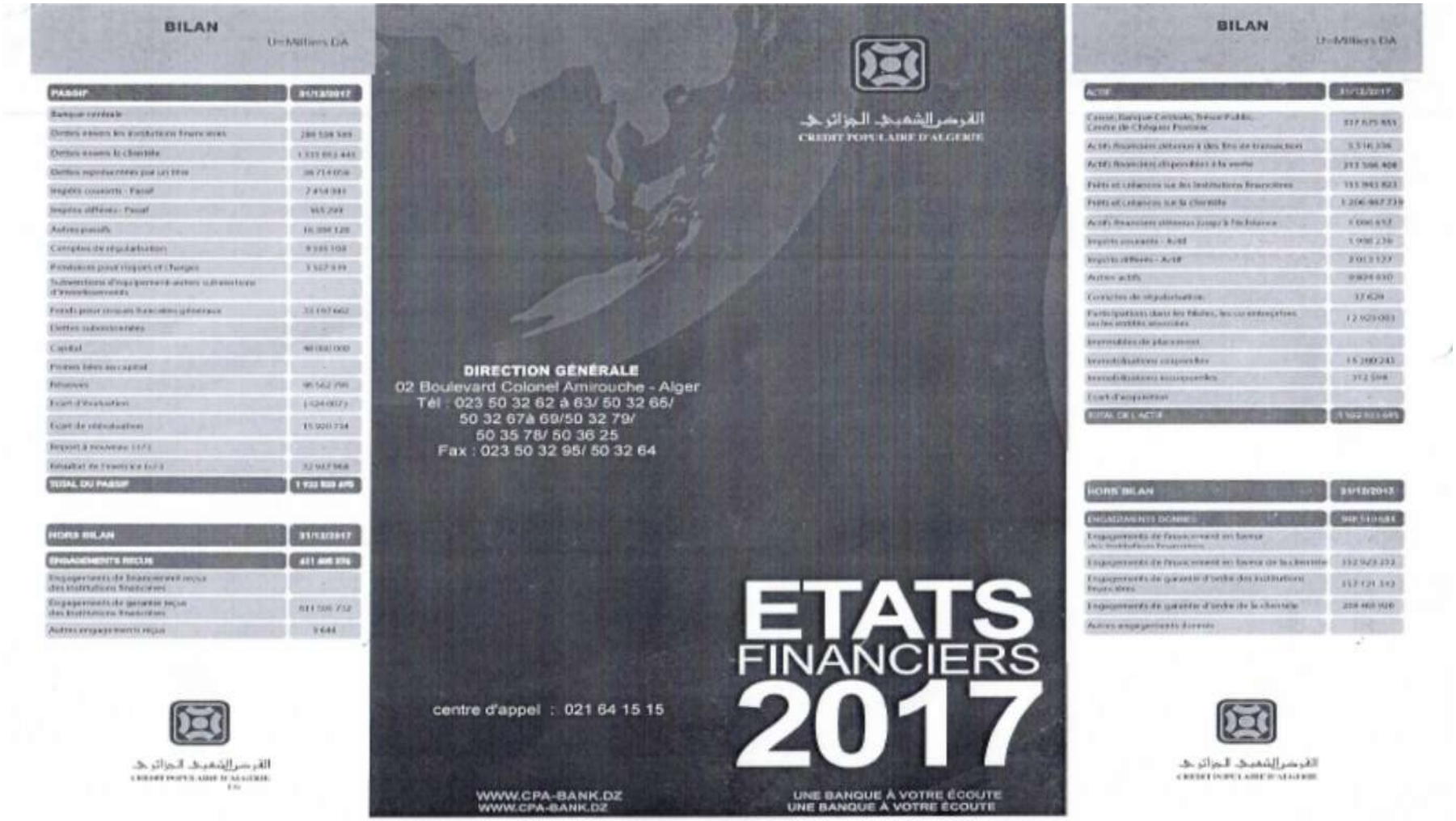

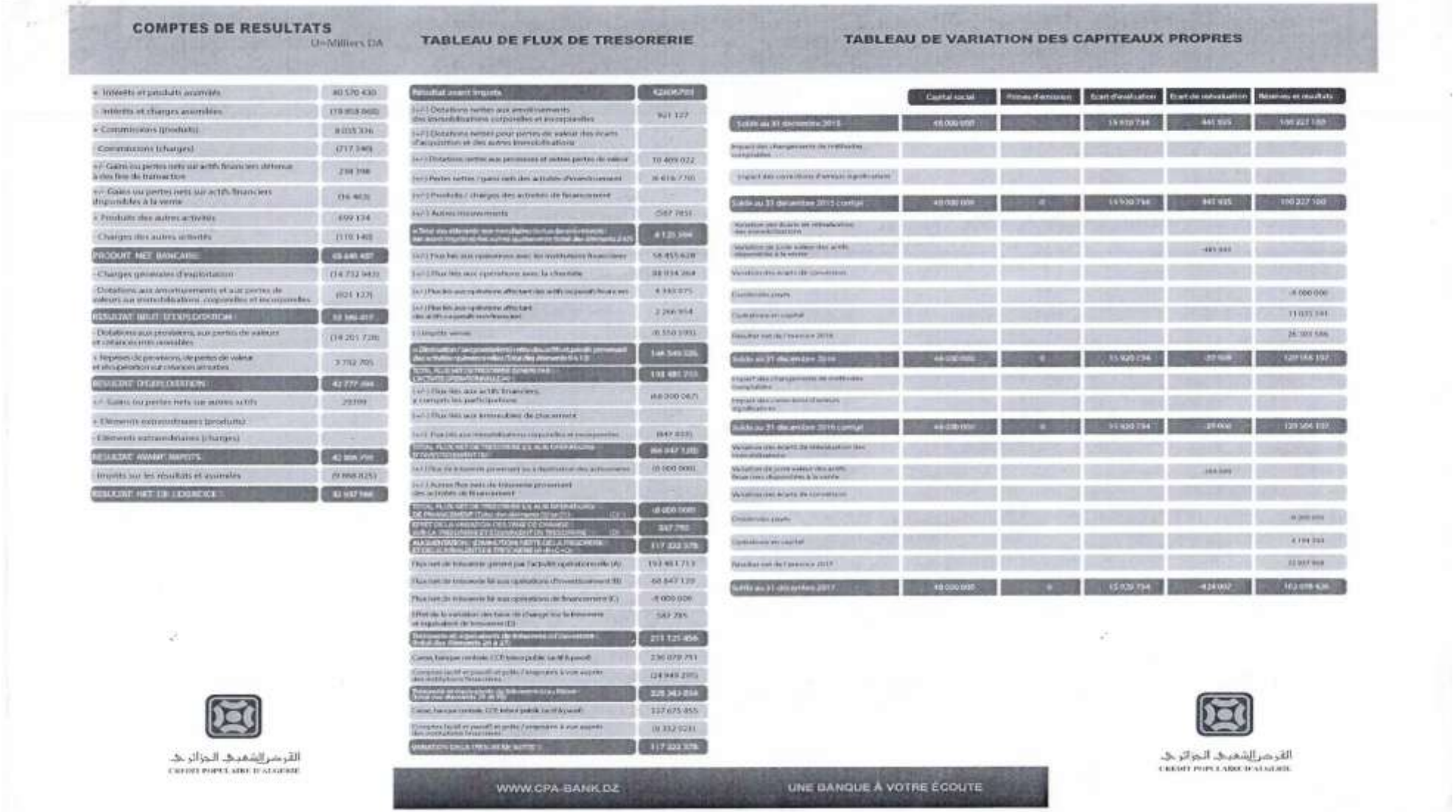

COMPTES DE RESULTATS

Un Milliers DA

+ Intérêts et produits assimilés	40 570 430
- Intérêts et charges assimilées	(19 958 660)
+ Commissions (produits)	8 035 336
- Commissions (charges)	(717 340)
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	238 398
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(16 463)
+ Produits des autres activités	699 134
- Charges des autres activités	(110 140)
PRODUIT NET BANCAIRE	69 640 457
- Charges générales d'exploitation	(14 732 943)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations corporelles et incorporelles	(631 127)
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	53 340 417
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(10 201 728)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	3 732 705
RESULTAT D'EXPLOITATION	42 777 394
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	29 599
+ Éléments extraordinaires (produits)	
- Éléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOTS	42 806 793
- Impôts sur les résultats et assimilés	(9 868 825)
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	32 937 968

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

Résultat avant impôts	42806793
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	921 127
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	
(+/-) Dotations nettes aux provisions et autres pertes de valeur	10 469 022
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(6 616 770)
(+/-) Produits / charges des activités de financement	
(+/-) Autres mouvements	(587 785)
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net et autres ajustements	4 125 594
(+/-) Flux liés aux opérations avec les établissements financiers	58 455 628
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	38 014 264
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	4 343 075
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	2 266 914
(-) Impôts versés	(6 550 595)
= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles	146 545 326
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE	193 481 713
(+/-) Flux liés aux actifs financiers à compris les participations	(66 000 067)
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(847 833)
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX ACTIVITES D'INVESTISSEMENT	(66 847 120)
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	(8 000 000)
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	
TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX ACTIVITES DE FINANCEMENT (C)	(8 000 000)
EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET SUR LES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D)	583 785
AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE	117 222 378
Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	193 481 713
Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	(66 847 120)
Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	(8 000 000)
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie (D)	583 785
Trésorerie et équivalents de trésorerie en début d'exercice	213 725 456
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	230 079 751
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(24 949 295)
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture	325 343 834
Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)	227 675 855
Comptes (actif et passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	(9 332 021)
VARIATION DANS LES EQUIVALENTS DE TRESORERIE	117 222 378

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITEAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultats
Solde au 31 décembre 2015	40 000 000		15 920 734	841 935	100 227 100
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2015 corrigé	40 000 000	0	15 920 734	841 935	100 227 100
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente				-481 935	
Variation des écarts de conversion					
Distribution 2015					-8 000 000
Opérations en capital					11 031 141
Résultat net de l'exercice 2016					26 301 586
Solde au 31 décembre 2016	40 000 000	0	15 920 734	-81 935	129 558 727
Impact des changements de méthodes comptables					
Impact des corrections d'erreurs significatives					
Solde au 31 décembre 2016 corrigé	40 000 000	0	15 920 734	-81 935	129 558 727
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations					
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				164 599	
Variation des écarts de conversion					
Distribution 2016					-8 000 000
Opérations en capital					4 194 393
Résultat net de l'exercice 2017					32 937 968
Solde au 31 décembre 2017	40 000 000	0	15 920 734	82 664	162 691 428

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

WWW.CPA-BANK.DZ

UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

الملحق رقم (03): الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2018

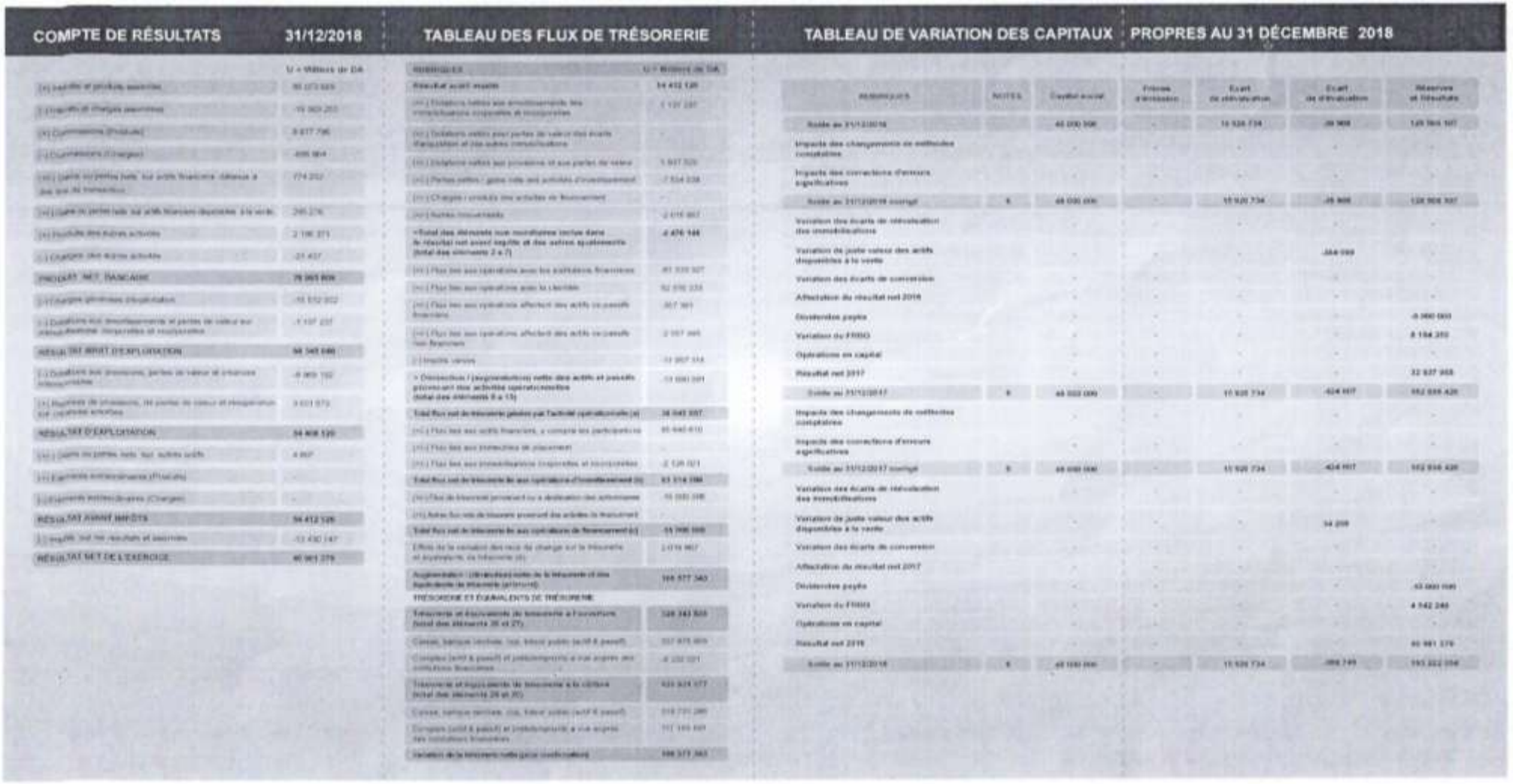

COMPTE DE RÉSULTATS 31/12/2018

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018

PASSIF	31 Décembre 2018
	U = Milliers de DA
Banque Centrale	-
Dettes envers les institutions financières	369 912 179
Dettes envers la clientèle	1 556 268 474
Dettes représentées par un titre	38 250 626
Impôts courants- Passif	9 046 077
Impôts différés – Passif	37 528
Autres passifs	16 532 589
Comptes de régularisation	7 532 383
Provisions pour risques et charges	3 112 604
Subventions d'équipement-Autres subventions	-
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911
Dettes subordonnées	-
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	-
Réserves	111 500 764
Ecart d'évaluation	-386 749
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	-
Résultat de l'exercice	40 981 379
TOTAL DU PASSIF	2 258 543 699

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS REÇUS	611 605 376
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE GARANTIE REÇUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 595 732
AUTRES ENGAGEMENTS REÇUS	9 644

www.cpa-bank.dz

DIRECTION GÉNÉRALE
Adresse : 02,Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél.: 023.50.32.62/63/65/67/68/69/79/78/25
023.50.32.64

DIVISION EXPLOITATION
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65
Fax : 023.50.32.88

DIVISION DES ENGAGEMENTS
Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.63/65/67
Fax : 023.50.35.74

DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES MOYENS DE PAIEMENT
Adresse : 50, Rue des trois Frères
Bouadou Cité Financière Ravin
de la Femme Sauvage, Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.18/14/07
Fax : 023.56.93.99

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hôtel Mercure
Bab Ezzouar-
Tél.: 023.88.47.50
Fax :

DIVISION FINANCIÈRE
Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou
Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage
Bir Mourad Rais
Tél.: 023.56.94.32/33/50
Fax : 023.56.94.50

www.cpa-bank.dz

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETATS FINANCIERS 2018

CPA Bank | 021 64 15 15

ACTIF	31 Décembre 2018
	U = Milliers de DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 495
Actifs financiers disponibles à la vente	135 920 870
Prêts et créances sur les institutions financières	383 406 022
Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 532
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants – Actif	2 554 663
Impôts différés – Actif	2 142 803
Autres actifs	10 953 501
Comptes de régularisation	39 370
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146
Immeubles de placement	-
Immobilisations corporelles	16 304 975
Immobilisations incorporelles	281 410
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 258 543 699

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS DONNES	889 046 781
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	329 372 958
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	286 270 596
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	273 403 226
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-

الملحق رقم (04): الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2019

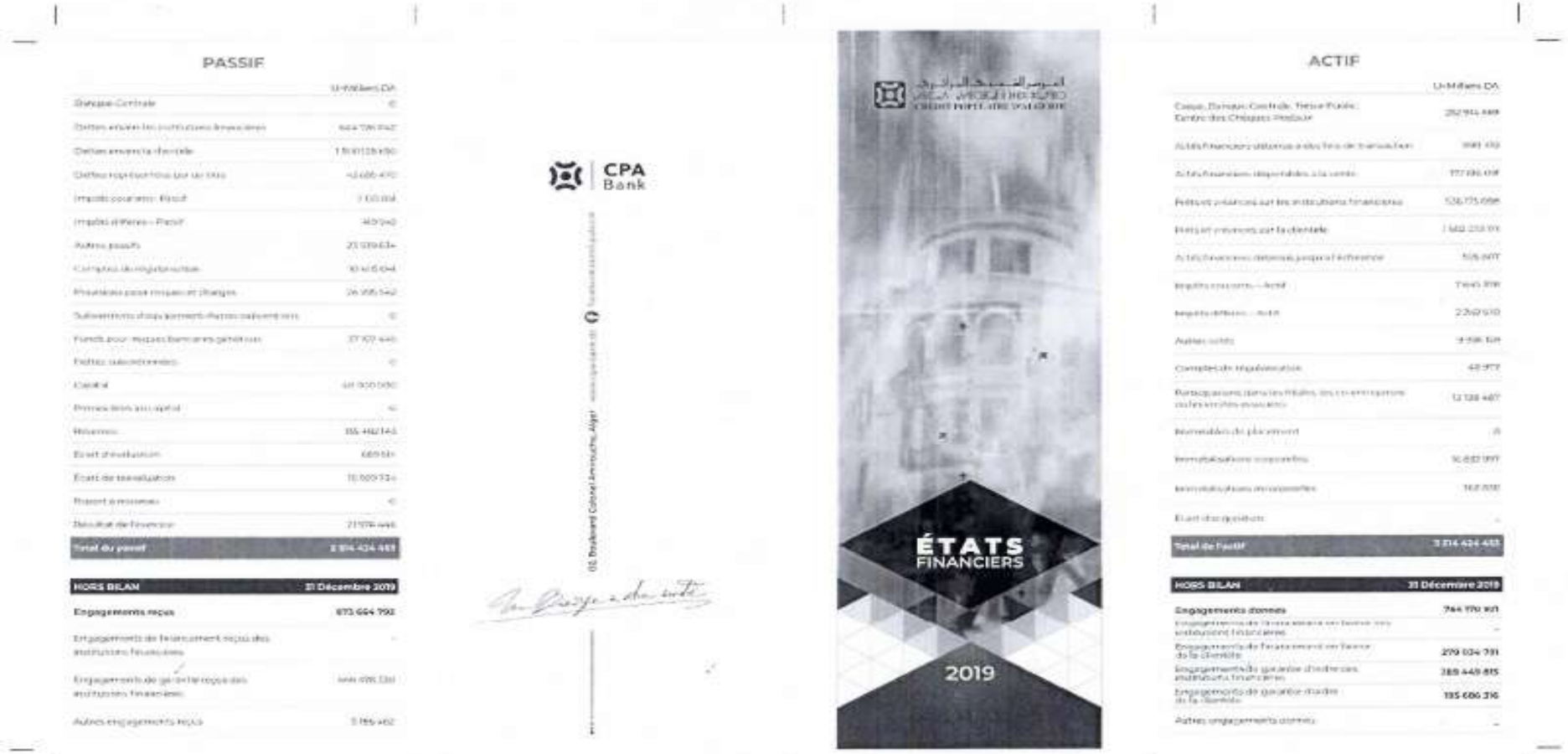

PASSIF

Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	664 726 742
Dettes envers la clientèle	1 830 128 690
Dettes représentées par un titre	42 686 470
Impôts courants - Passif	1 120 004
Impôts différés - Passif	403 042
Autres passifs	25 539 634
Comptes de régularisation	30 410 694
Provisions pour risques et charges	26 395 542
Subventions d'équipements d'autres organismes	0
Fonds pour risques bancaires généraux	37 000 440
Dettes subordonnées	0
Capital	40 000 000
Primes liées au capital	0
Réserves	355 462 843
Écart d'évaluation	689 551
Écart de réévaluation	10 000 734
Report à nouveau	0
Résultat de l'exercice	21 579 446
Total du passif	**3 314 424 483**

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements reçus	**673 664 792**
Engagements de financement reçus des établissements financiers	-
Engagements de garantie reçus des établissements financiers	666 498 330
Autres engagements reçus	7 166 462

CPA Bank

05 Boulevard Colonel Amirouche, Alger

ACTIF

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	282 914 449
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	881 470
Actifs financiers disponibles à la vente	177 190 658
Prêts et créances sur les établissements financiers	536 175 698
Prêts et créances sur la clientèle	1 682 233 911
Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	505 697
Impôts courants - Actif	7 645 398
Impôts différés - Actif	2 242 610
Autres actifs	4 936 324
Comptes de régularisation	48 973
Participations dans les filiales, les co-entreprises et autres entités associées	12 338 487
Immeubles de placement	0
Immobilisations corporelles	91 832 997
Immobilisations incorporelles	162 898
Écart d'acquisition	-
Total de l'actif	**3 314 424 483**

HORS BILAN	31 Décembre 2019
Engagements donnés	**744 170 921**
Engagements de financement en faveur des établissements financiers	-
Engagements de financement en faveur de la clientèle	279 024 731
Engagements de garantie d'ordre des établissements financiers	388 449 815
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	185 696 376
Autres engagements donnés	-

COMPTE DE RÉSULTATS

(+) Intérêts et produits assimilés	
(-) Intérêts et charges assimilées	
(+) Commissions (Produits)	
(-) Commissions (Charges)	
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	
(+) Produits des autres activités	
(-) Charges des autres activités	
Produit Net Bancaire	
(-) Charges générales d'exploitation	
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	
Résultat brut d'exploitation	
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	
(+/-) Reprises de provisions, de pertes sur valeur et récupérations sur créances amorties	
Résultat d'exploitation	
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	
Résultat avant impôts	
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	
Résultat net de l'exercice	

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	
1- Résultat avant impôts	
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	
3- (+/-) Dotations nettes aux pertes de valeur des actifs d'acquisition et des autres immobilisations	
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	
7- (+/-) Autres mouvements	
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net après impôts et des autres ajustements (2+3-4-5+6+7)	
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les établissements financiers	
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	
13- Impôts versés	
14- Diminution/ (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9+10+11+12+13)	
A- Total Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)	
15- (+/-) Flux liés aux actifs financiers à revenus fixes	
16- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	
B- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)	
17- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	
18- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	
C- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)	
19- Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (D)	
E- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (A+B+C+D)	
Trésorerie et équivalent de trésorerie	
25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	
26- Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	
27- Comptes ordinaires et prêts et emprunts à vue auprès des établissements financiers	
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	
29- Caisse, banque centrale, CCP, trésor public (actif & passif)	
30- Comptes ordinaires et prêts et emprunts à vue auprès des établissements financiers	
31- Variation de la trésorerie nette (pour contrôle)	

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2019

Rubriques	Notes	Capital Social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de l'évaluation	Réserves de résultats
Solde au 31/12/2017						
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé						
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	-	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018						
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé						
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	-	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	-
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2019						

الملحق رقم (05): الميزانية العامة + التقرير المالي السنوي + جدول حسابات النتائج لسنة 2020

PASSIF

Banque Centrale	
Dettes envers les institutions financières	
Dettes envers la clientèle	
Dettes représentées par un titre	
Impôt courant - Passif	
Impôts différés - Passif	
Autres passifs	
Comptes de régularisation	
Provisions pour risques et charges	
Subventions d'équipement - Fonds spécialisés	
Fonds pour risques bancaires généraux	
Dettes subordonnées	
Capital	
Primes liées au capital	
Réserves	
Ecart d'évaluation	
Ecart de réévaluation	
Report à nouveau	
Résultat de l'exercice	
Total du passif	**2 689 134**

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements reçus	**674 324**
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Autres engagements reçus	

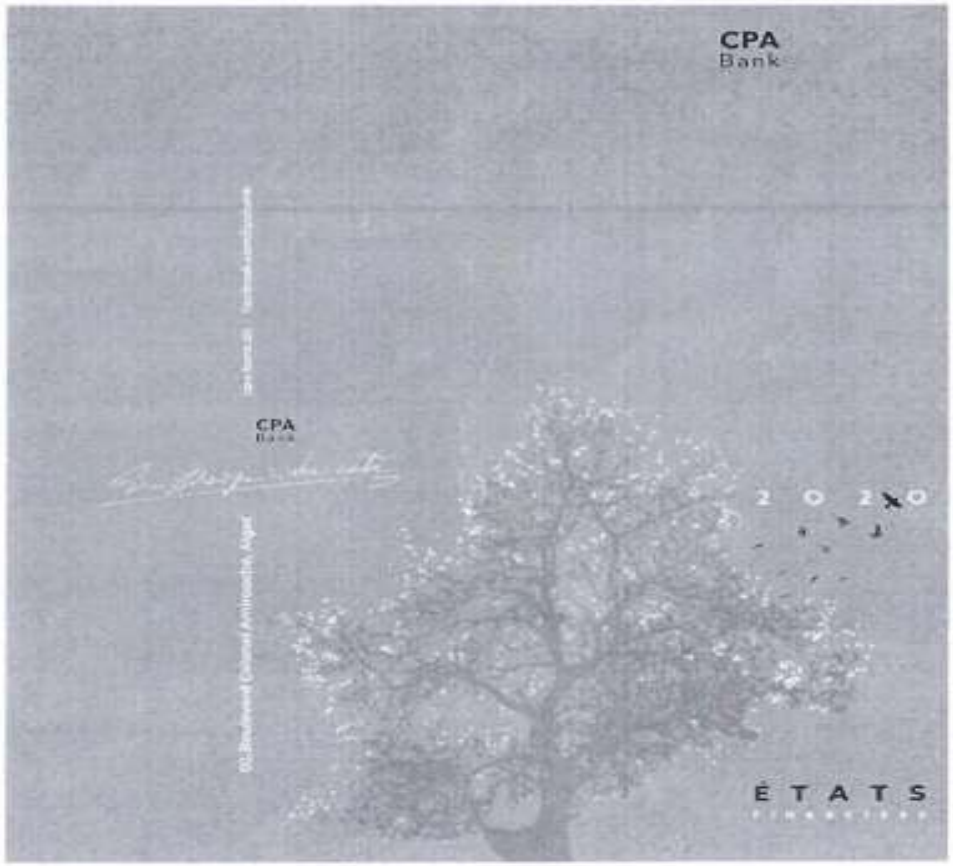

ACTIF

Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Chèques Postaux	
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	
Actifs financiers disponibles à la vente	
Prêts et créances sur les institutions financières	
Prêts et créances sur la clientèle	
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	
Impôts courants - Actif	
Impôts différés - Actif	
Autres actifs	
Comptes de régularisation	
Participations dans les filiales, dans les entreprises mises en équivalence	
Immobilisations de placement	
Immobilisations corporelles	
Immobilisations incorporelles	
Ecart d'acquisition	
Total de l'actif	**2 689 134**

HORS BILAN	31 Décembre 2020
Engagements donnés	**727 853**
Engagements de financement en faveur de la clientèle	
Engagements de garantie donnés aux institutions financières	
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	
Engagements de garantie en faveur des institutions financières	
Autres engagements donnés	

COMPTE DE RÉSULTATS

	(en Milliers DA)
(+) Intérêts et produits assimilés	101 057
(-) Intérêts et charges assimilées	-23 191
(+) Commissions (Produits)	5 350
(-) Commissions (Charges)	-356
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 432
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	114
(+) Produits des autres activités	1 151
(-) Charges des autres activités	-186
Produit Net Bancaire	**85 848**
(-) Charges générales d'exploitation	-36 424
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-5 429
Résultat brut d'exploitation	**43 995**
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-16 301
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	9 339
Résultat d'exploitation	**36 771**
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant impots	**36 792**
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-4 980
Résultat net de l'exercice	**31 631**

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	(en Milliers DA)
1- Résultat avant impôts	36 792
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	5429
3- (+/-) Dotations nettes aux pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	0
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	21 074
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 543
6- +/-) Charges / produits des activités de financement	0
7- (+/-) Autres mouvements	-1043
8- Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7)	32 843
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les établissements financiers	-26 104
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-76 927
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	6 469
12- (+/-) Flux liés aux autres opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-17 586
13- Impôts versés	-4 979
14- Diminution / augmentation nette des actifs issus provenant des activités opérationnelles (9 à 12)	-94 874
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	**15 236**
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers à revenus fixe participation	2 207
17- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles	0
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 316
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	**891**
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-22 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	0
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	**-22 000**
23- Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 047
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	**-36 303**

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (solde des éléments 26 et 27)	**222 000**
26- Caisse, banque centrale, CCP, Trésor public (actifs sociaux)	152 970
27- Comptes (actifs sociaux) et prêts / emprunts à vue auprès des établissements financiers	69 030
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	**185 768**
29- Caisse, banque centrale, CCP, Trésor public (actifs sociaux)	121 371
30- Comptes (actifs sociaux) et prêts / emprunts à vue auprès des établissements financiers	154 297
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	**-36 303**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2020

Rubriques	Nombre	Capital Social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de l'exercice	(en Milliers DA) Réserves et résultats
Solde au 31/12/2018	6	48 000	-	15 921	-990	190 322
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	6	48 000	-	15 921	-990	190 322
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	1 079	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-20 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	672
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	-	-	31 974
Solde au 31/12/2019	6	48 000	-	15 921	990	194 964
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2019 corrigé	6	48 000	-	15 921	990	194 964
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	-	914	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2019	-	-	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-	-	-10 000
Variation du FRBG	-	-	-	-	-	3 308
Opérations en capital	-	-	-	-	-	-
Résultat net 2020	-	-	-	-	-	20 043
Solde au 31/12/2020	6	48 000	-	15 921	1904	208 315

الملحق رقم (06): بيانات عن المصرف القرض الشعبي الجزائري

بيانات عن مصرف القرض الشعبي الجزائري					
الوحدة: ألف دج	2016	2017	2018	2019	2020
رأس المال الأساسي	181261472	214206364	244334658	267559576	256535000
إجمالي الأصول	1706566642	1922533695	2258543699	2514424453	2689134000
المخصصات	3695365	3507939	3112604	24995542	51370000
حقوق الملكية	126259209	144562795	162500764	183482143	195457000
المصاريف التشغيلية	13370163	14732943	15512932	16938915	16424000
الربح الصافي	26303586	32937968	40981379	21974446	20603000
القروض	1283291859	1323418179	1754493171	2038914876	2138710000
الودائع	1483393454	1659275088	1965529479	2188550162	2306821000
إجمالي الأوراق المالية	162720866	233112364	153129137	186019595	190549000

المصدر: بلعابد سيف الاسلام النوى، دور نموذج CAMEL في تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية –دراسة مقارنة بين القرض الشعبي الجزائري ومصرف السلام خلال الفترة 2016–2020 ، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد رقم ،08 العدد 03، ديسمبر 2022، ص286.